جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد



رسالة ماجستير بعنوان :

أثر النمو السكاني والهجرات على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of Population Growth and Immigration on Economic Growth in Jordan

إعداد الطالبة

سماح سليمان أبوعصب

إشراف

د. عبد الباسط عثامنة

الفصل الدراسي الأول

2013/2012

لجنة المناقشة

أثر النمو السكاني و الهجرات على النمو الاقتصادي في الأردن

إعـــداد الطالبه

سماح سليمان أبوعصب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في تخصص الاقتصاد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

د. عبد الباسط عثامنة .... مشرفاً ورئيساً.

قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

أ.د أحمد ملاوي .... عضواً.

قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك.

د. زياد زريقات .... عضواً.

قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك.

تاريخ مناقشة الرسالة

26/ 12 / 2012 م

الاهداء..

إلى والدي ووالدتي أطال الله في عمرهما ....

إلى زوجي ورفيق دربي..أسامه.

إلى ورود البيت أحبائي ..عمر ..رهف ..أدم..

إلى أختي سناء.. إلى أخوتي وأخواتي...

إلى صديقاتي .. إلى زملائي في قسم الاقتصاد..

إلى كل من ساندني من قريب أو من بعيد...

إلى كل من حملته ذاكرتي وغاب عن مذكرتي سهواً..

أهدي ثمرة هذا الجهد...

سماح أبوعسب.

الشكر والتقدير

الحمدلله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأصلي وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه أجمعين

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان للدكتور عبدالباسط عثامنة لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة وعلى ما أبداه من نصح وتوجيه فجزاه الله كل خير

كما أتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة الرسالة وتحمل عناء قراءتها وتنقيحها أ.د. أحمد ملاوي و د. زياد زريقات

كما أتقدم بشكر خاص لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك على ما أبدوه من نصح و إرشاد واخص بالذكر الأستاذ الدكتور حسين طلافحة.

سماح ابوعصبه.

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

الملخص

سماح سليمان أبوعصب. أثر النمو السكاني والهجرات على النمو الاقتصادي في الأردن. رسالة ماجستير, قسم الاقتصاد, جامعة اليرموك, 2012 (إشراف: د.عبد الباسط عثامنة).

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر النمو السكاني بشقيه النمو الطبيعي (الفرق بين عدد المواليد وعدد الوفيات)، والنمو غير الطبيعي (صافي حجم الهجرة) على النمو الاقتصادي مقاساً بالنمو بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن خلال الفترة (1970-2010)، ولتحقيق هذا الهدف، فقد استخدمت الدراسة نموذجاً قياسياً آنياً، وتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين.

أظهرت نتائج الدراسة أن للنمو السكاني أثراً سلبياً على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامله (-0.14)، بينما كان أثره إيجابياً في الطلب على العمالة، وبلغ معامله (0.3)، ولم يكن للنمو السكاني أثر في الطلب على رأس المال. كما أظهرت نتائج الدراسة بأنه ليس هناك أثر للنمو الطبيعي للسكان على النمو الاقتصادي أو على الطلب على رأس المال، في حين كان له أثر إيجابي على الطلب على العمالة وبلغ معامله (0.63). أما بالنسبة للنمو غير الطبيعي (صافي الهجرة) فكان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي وبلغ معامله (-0.07).

أوصت الدراسة بأنه يجب على الأردن تبني إستراتيجية وطنية واضحة المعالم تشجع على ضبط معدلات النمو السكاني، لتتواءم مع معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة الزيادة السكانية المتعلقة بالهجرات والتي كان لها أثر سلبي

على النمو الاقتصادي. كما أوصت الحكومة بالعمل على تخفيف وطأة مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال تشجيع سياسة دعم توظيف الأردنيين في القطاعات التصديرية، كما هو الحال في بعض الدول العربية جنباً إلى جنب مع رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للأردنيين ترغيباً لهم في الإقبال على العمل. كما أوصت أيضاً بإنشاء مرجعية وطنية خاصة بقضايا الهجرة، ذات طابع إحصائي، وتكون ذات ولاية على بيانات الهجرة من أجل الوصول إلى تقديرات دقيقة لأعداد غير الأردنيين الموجودين في المملكة. حيث أن رصد بيانات الهجرة مطلب تنموي وضرورة وطنية ملحة.

الكلمات المفتاحية: النمو السكاني، النمو الطبيعي للسكان، النمو غير الطبيعي، النمو الاقتصادي،

Abstract

Samah suliman abuassab. The Impact of Population Growth and Immigration on Economic Growth in Jordan . Master Thesis. Department of Economic, Yarmouk University, 2012, (Supervised by: Dr . Abdel Baset Athamineh).

This study aimed to investigate the impact of population growth and immigration on economic growth in Jordan in during (1970-2010).

To accomplish goals, the study used a simultaneous model to explain both direct and indirect impacts of population growth on economic growth. For this purpose, the study used the Two-Stages Least Squares methods.

The results showed a negatives impact of population growth on the economic growth (-0.14) on the other hand it had a positive impact on the demand of labor (0.3) & had no impact on the demand for capital. Results also showed no impact of natural growth neither on economic growth nor on the demand of capital, but with a positive impact on the demand for labor (0.63). On the other hand unnatural growth (net migration) had a negative impact on economic growth (-0.07).

The study recommends that Jordan should adopt a national strategy to curb the rapid increase in population growth, to adapt to the economic growth rates, especially population growth and migration, which had a negative impact on economic growth. The study urge the government should work on alleviating the crowding of foreign labor to the Jordanian labor in some economic sectors, through the promotion of policy supports the employment of Jordanians in export-oriented sectors, as is the case in some Arab countries along with raising the minimum wage for Jordanians to encourage them for work. Finally the study recommend's the Establishment of national body for migration issues, and takes a statistical nature, and to have the mandate of the migration data in order to reach accurate estimates of the number of non-Jordanians who are in

the Kingdom. Since the monitoring data migration development and demand an urgent national need.

Key words: Population growth, Natural growth, Unnatural growth, Economic growth.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة :

يعتبر النمو السكاني من أهم التحديات التي تواجه دول العالم عامة والدول النامية خاصة، لما يسببه من أعباء على اقتصاد أي دولة، حيث أن الزيادة في عدد السكان يتطلب البحث عن موارد إضافية جديدة لمواجهة زيادة الطلب على السلع والخدمات والذي بدوره يتطلب المزيد من البنى التحتية.

وتعتبر الأردن من الدول النامية ذات معدلات النمو السكاني المرتفعة، وذلك بسبب ما تعرضت له من تغيرات سكانية كثيرة نتيجة للظروف السياسية التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط في العقود الماضية، حيث تضاعف عدد السكان عشر مرات مقارنةً بالقرن الماضي، إذ ارتفع عدد سكان الأردن من حوالي 400 ألف في عام 1947 إلى حوالي 1,41 مليوناً في عام 1967 ليصل إلى 6,1 مليونا في نهاية عام 2011 وذلك بسسبب الهجرات التي تعرض لها الأردن، وارتفاع معدلات النمو الطبيعي (الإحصاءات العامة، نشرات متعددة).

ولا تزال معدلات النمو السكاني في الأردن مرتفعة برغم اتجاهها إلى التناقص من 3,8 % عام 1980 إلى 2,2 % في عام 2011. أما النمو الاقتصادي فهو عملية يتم فيها زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة عبر فترة ممتدة من الزمن، ولابد أن تكون هذه الزيادة أكبر من معدل النمو في السكان من أجل الحفاظ على معدلات مرتفعة في متوسط دخل

الفرد. ولأن النمو السكاني يفرض الكثير من الأعباء الإضافية على الدولة في كافة المستويات وخاصة البنى التحتية والمرافق العامة والخدمات المختلفة، كما وينذر بمخاطر الأمن الغذائي ولا سيما في الدول التي تعاني من مشكلات الاختلال الكبير في معادلة السكان للموارد والمنتجات الزراعية. يضاف إلى ذلك سوء استخدام الموارد الإنتاجية في بعض دول العالم مما يعيق تحقيق نمو اقتصادي يفوق أو يساوي معدلات النمو السكاني، وتختلف المشكلة بين الدول وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في كل منها (Todaro,1989). ويولي الأردن موضوع الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة اهتماماً كبيراً بهدف الوصول لمعدلات نمو طبيعي منخفضة، وذلك من خلال اعتماد سياسات تعزيز السلوك السكاني المنظم في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، وتمكين المرأة، وزيادة الإنتاجية لزيادة مستوى دخل الفرد وللحد من الانعكاسات السلبية للسلوك الإنجابي على صحة الأم والطفل وأثرها على العائلة. وفي مؤتمر نظمه المجلس الأعلى للسكان في الأردن عام 2007، بدأ الحديث فيه عن الهبة السكانية أو الفرصة السكانية وهي عبارة عن تحول ديموغرافي يتحول فيه المجتمع من مجتمع غالبيته من الأطفال وكبار السن المعالين إلى مجتمع يكون فيه معظم السكان في سن العمل والإنتاج (15-64 سنة)، حيث يقل معدل الإعالة، وتزداد نسبة من هم في سن العمل وذلك من خلال اعتماد بعض السياسات. ومعالجة الاختلال في التوزيع الجغرافي للسكان، بما يحقق تفاعلا أفضل بين الإنسان والأرض ورأس المال لتحقيق التنمية(المجلس الأعلى للسكان، 2010).

2.1 مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في أن الأردن شهد معدلات نمو سكاني مرتفعة خلال العقود الستة الأخيرة، وبرغم انخفاض معدل الزيادة الطبيعية للسكان فيه من 34,3 بالألف في عام 1980 إلى 22 بالألف في عام 2011، غير أن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً قياساً بالدول المتقدمة، حيث تفرض الزيادة السكانية المضطردة أعباء تنموية متزايدة على الاقتصاد الأردني والبنى التحتية والمرافق العامة، وكذلك ضغوطاً أخرى على سوق العمل، وخاصة زيادة عرض القوى العاملة في المدى الطويل. يضاف إلى ذلك تعرض الأردن إلى هجرات طوعية وقسرية منذ نيف وستين عام، حيث يقع الأردن في قلب منطقة ملتهبة بالنزاعات والحروب، أفضت إلى هجرات قسرية إلى المملكة في أعوام 1948 و1967 و1991 و2003 و2011 ومازال آثارها ماثلة للآن، هذا بالإضافة إلى هجرة العمالة إلى الأردن والتي بدأت منذ عام 1973 وتزايدت وتيرتها، حيث يقدر عدد العمال الوافدين إلى الأردن ممن يحملون تصاريح عمل سارية حوالي 280 ألف عامل وذلك في عام 2011،وتبرز مشكلة الدراسة أيضاً في كيفية الموائمة مابين النمو السكاني المرتفع (بشقيه الطبيعي والناجم عن الهجرات) الذي يشهده الأردن وبين الإمكانات التنموية التي وصل إليها الأردن ممثلة بمعدلات النمو الاقتصادي المتذبذبة في العقد الأخير، والتي تأثرت سلبياً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة جنباً إلى جنب بظروف محلية وإقليمية أخرى لا تكاد تنتهي.

3.1 أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع حيوي في الاقتصاد الأردني، يتمثل بالعنصر البشري (السكان) وتأثيراته الاقتصادية الكلية في جانب العرض، وهو ما يشير إلى الآثار طويلة المدى وتداخلاتها المختلفة، وبالتالي تبني إستراتيجية وطنية للتأثير على معدلات النمو السكاني، وذلك في ضوء ما يفرضه هذا النمو من آثار اقتصادية متنوعة. كما يضاف لأهمية الدراسة أنها تتناول الوضع السكاني في الأردن من عام 1970 إلى عام 2010 وهذه الفترة الطويلة كافية لقياس مرونات الزيادة السكانية الكلية بشقيها الطبيعي وغير الطبيعي(الهجرات) على النمو الاقتصادي، حيث لا توجد دراسات سابقة، بحدود علم الباحثة، تناولت هذه الفترة الطويلة، كما تعرض الأردن لأربع هجرات خلال فترة الدراسة أدت إلى ارتفاع في معدلات النمو السكاني وهي الهجرة القسرية من فلسطين التي نجمت عن النكبة الفلسطينية عام 1948 وحرب حزيران عام 1967 والهجرة العائدة من دول الخليج في أعقاب حرب الخليج الثانية 1990-1991، وهجرة العراقيين التي استمرت منذ عام 1991 ولا تزال، ويضاف إلى ذلك هجرة السوريين إلى المملكة بدءاً من آذار 2011 وحتى الآن، حيث قدر السوريين الموجودين في الأردن مع نهاية عام 2012 بحوالي 250 ألف شخص (وزارة الداخلية، 2011).

وسيتم خلالها عرض الوضع السكاني الذي تعرض للعديد من التغيرات الديموغرافية إضافةً إلى الوضع الاقتصادي الذي مر بالعديد من الدورات والتقلبات. كما أن معظم الدراسات السابقة أخذت جانب الطلب، لذا فإن هذه الدراسة جاءت لتستكمل التحليلات التي انتهت إليها الدراسات السابقة وتبين أثر النمو السكاني بشقيه الطبيعي والهجرات على النمو

الاقتصادي من جانب العرض، كما ستبين الدراسة أثر هذا النمو على رأس المال وعلى عنصر العمل في ظل سياسة الباب المفتوح الذي اتبعته الأردن في استيراد العمالة وتصديرها منذُ عام 1973 وأثره على المستوى الحقيقي للأجور وكذلك أثره على الإستثمار. كما تبرز أهمية موضوع الدراسة من حقيقة حتمية الموازنة بين النمو في عدد السكان وبين النمو في الموارد الاقتصادية، وكذلك ضرورة أن تخطط الزيادة السكانية لتوائم الاحتياجات والقدرات التنموية، بحيث يمكن لأي بلد أن يستوعب كل انعكاساتها سواء على عرض القوى العاملة وتدريبها في الأمد الطويل (long-run) أو على حجم الإنتاج الوطني، ولابد من أن يعبر النمو السكاني في النهاية عن حجم الطلب الفعلي وبشكل يؤدي إلى حالة من التوازن على مستوى الاقتصاد الوطني، بمعنى أن الزيادة السكانية تستلزم تخطيطا مبرمجاً مرافقاً لاستخدام كل الوسائل التي تؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية (عثامنة، 2003).

4.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للزيادة السكانية في الأردن على النمو الاقتصادي وذلك بتحليل جانب العرض من خلال :

1. استقصاء أثر النمو السكاني الكلي بشقيه الطبيعي والهجرات على النمو الاقتصادي.
2. استقصاء أثر النمو السكاني الكلي بشقيه الطبيعي والهجرات على الطلب على كل من عنصري العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني.
3. قياس مرونات النمو السكاني الكلي بشقيه الطبيعي والهجرات بالنسبة للنمو الاقتصادي في الأردن.

5.1 فرضيات الدراسة:

تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضية الأساسية التالية بأن هنالك أثر ذا دلالة إحصائية لكل من النمو السكاني والهجرات على النمو الاقتصادي. كما تحاول اختبار الفرضيات الفرعية التالية :

1. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو السكاني الكلي على النمو الاقتصادي في الأردن.
2. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو السكاني الكلي على الطلب على كل من عنصري العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني.
3. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو الطبيعي على النمو الاقتصادي في الأردن.
4. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو الطبيعي على الطلب على كل من عنصري العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني.
5. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو غير الطبيعي (صافي الهجرة) على النمو الاقتصادي في الأردن.
6. هنالك أثر ذا دلالة إحصائية للنمو غير الطبيعي على الطلب على كل من عنصري العمل ورأس المال في الاقتصاد الأردني.

6.1 مصادر البيانات وتسلسل الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة على البيانات الصادرة من دائرة الإحصاءات العامة لعدة سنوات سواء من تعدادات سكانية، ومسح الإستخدام، وتقرير العمالة والبطالة، كما اعتمدت على بيانات البنك المركزي. وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، يتضمن الفصل الأول الإطار العام للدراسة، ابتداءً بمشكلة الدراسة، وأهميتها، وأهدافها، والفرضيات التي تم وضعها لإتمام الدراسة، ومنهجية الدراسة، وتنظيم الدراسة. في المقابل اهتم الفصل الثاني بالإطار النظري والدراسات السابقة. فيما تطرق الفصل الثالث إلى تحليل واقع النمو السكاني والاقتصادي في الأردن خلال فترة الدراسة. أما الفصل الرابع فقد تناول النموذج القياسي والتحليل الاحصائي وعرض النتائج ومناقشتها باستخدام الأدوات الاحصائية الملائمة. أما الفصل الخامس والأخير فتناول ما خلصت إليه الدراسة من نتائج وتوصيات.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري:

1.1.2 المقدمة:

تطورت الحاجات البشرية مع تطور الأعداد السكانية وظهرت مشكلة الندرة في الموارد، وبما أن الاقتصاد يعتبر من العلوم الاجتماعية التي تقوم أساساً على دراسة مشكلة الندرة في الموارد المتاحة والاختيار الأمثل بين الاستخدامات البديلة، ووضع نظام لتقسيم العمل. بدأ الاقتصاديون بالاهتمام بدراسة السكان حيث كان مالثوس أول من اهتم بدراسة السكان (الأشوح، سنة النشر غير معروفة). ونتيجةً للندرة في الموارد والبحث عن موارد جديدة بدأ الناس في الهجرة والانتقال من مكان إلى آخر تتوفر فيه موارد تسد الاحتياجات الأساسية من غذاء، وأمن، ومياه. وقد ازداد سكان العالم في الآونة الأخيرة، حيث تسجل إحصاءات السكان في العالم زيادةً كبيرةً تبلغ في المتوسط 1,5% أو أكثر سنويًا ولا تزيد الموارد بنفس المعدل (فياض، 2011). لذلك قام العديد من المفكرين في العالم القديم والحديث بتحليل العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي وأثره على رفاه الأمم. وفيما يلي عرض لتطور هذا الفكر الاقتصادي والنظريات التي تناولت هذه العلاقة :

2.1.2 نبذة عن الفكر الاقتصادي بالعصور القديمة :

لقد اختلفت العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي تبعاً للظروف الاقتصادية والسياسية السائدة واعتبارات الأمن الغذائي، فالصينيين القدامى رأوا أن الزيادة السكانية تؤدي إلى تدهور اقتصادي، لذلك ركزوا على الموائمة بين السكان والموارد وتوصلوا إلى فكرة الحد الأمثل للسكان، وخلافاً لما عليه الاعتقاد الصيني حول فكرة النمو السكاني اعتقد اليونانيون أن النمو الطبيعي للسكان ضرورة للبقاء والاستمرارية لسد الفقد السكاني الناتج من الحرب والأمراض والأوبئة، مع ذلك فقد اهتموا بالنوع وليس العدد. وهذا أيضاً ما ذهب إليه الرومان في أن النمو السكاني مهم للإحلال بدل قتلى الحرب، أما الفكر الاقتصادي في الهند القديمة فقد ذهب إلى أبعد من ذلك فقد ركز على فكرة الاستغلال الأمثل للموارد في دراسة العلاقة بين النمو السكاني والاقتصادي واستمر هذا التباين في الفكر الاقتصادي مع تطور المجتمعات البشرية.

3.1.2 الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى:

تطلق عبارة العصور الوسطى على الفترة التي بدأت منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية في القرن الخامس الميلادي واستمرت حتى سقوط القسطنطينية في يد الأتراك في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي وتتسم هذه الفترة بسيطرة الزراعة على النشاط الاقتصادي حيث كان النظام الإقطاعي يسيطر على طريقة الإنتاج.

ويمكن تلخيص أهم الأفكار الاقتصادية في أوروبا في تلك الفترة بما يلي:

1. لم يكن هناك تفكير اقتصادي قائم على تحليل علمي إنما كان تطبيقاً مذهبياً لمبادئ الدين والأخلاق في نطاق الثروة والاقتصاد.

2. قيدت الكنيسة النشاط الاقتصادي وذلك بفرض الكثير من القيود (القريشي، 2008).

أما في أواخر العصور الوسطى فقد بدأ الفكر الاقتصادي الإسلامي في الظهور، ولم تكن الظروف الاقتصادية تختلف كثيراً عن تلك التي كانت تعيشها المجتمعات الأوروبية، حيث كانت الزراعة هي النشاط الغالب. ولا بد من ذكر المدرسة الاقتصادية الإسلامية والتي هي جزء من كيان المدرسة الإسلامية، حيث ظهرت بعد انتهاء العصر .الأول للرسالة النبوية بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم (يسري، 2002)، ومن أبرز المفكرين في الاقتصادي الإسلامي ابن خلدون، حيث تناول قضية السكان في مؤلفه "المقدمة"، واعتبر أن النمو السكاني أمراً إيجابياً لأنه يخلق الحاجة إلى التخصص في الوظائف الذي بدوره يؤدي إلى دخل أعلى، وهي الفكرة التي تناولها أدم سميث فيما بعد في حديثه عن تقسيم العمل، كما ميّز ابن خلدون بين عناصر الإنتاج وهي العمل، ورأس المال، والموارد الطبيعية، واعتبر العمل أهم هذه العناصر (القريشي، 2008).

4.1.2 الفكر الاقتصادي الحديث:

أولاً: المدرسة الرأسمالية التجارية :

ظهرت المدرسة التجارية (Mercantilistsm) في القرن السابع عشر، ويقوم فكر المدرسة التجارية على أساس أن قوة الدولة تكمن بما تمتلكه من المعادن النفيسة وبالأخص (الذهب، الفضة) التي تقوم على أساس التجارة الخارجية بينها وبين الدول الأخرى، كما اعتبر التجاريون النمو السكاني أمراً ايجابياً وضرورياً لتحقيق القوة العسكرية (السياسية) والقوة الاقتصادية من خلال النموذجين المبسطين التاليين:

الأول: الزيادة السكانية ← زيادة عدد الجنود ← زيادة القوة السياسية.

الثاني: الزيادة السكانية ← زيادة القوة العاملة في الدولة ← زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ← زيادة الناتج الكلي ← زيادة مستوى المعيشة ← زيادة القوة الاقتصادية.

ومن أبرز روادها: توماس مان (Thomas Mun)، وجان كولبير (Jean Colbert)، ووليم بيتي(William Petty)، الذين عرضوا بعض الأفكار الجديدة التي مهدت للاقتصاد الكلاسيكي فيما بعد، وقد أقروا العديد من القوانين والتشريعات التي كانت تصب في هدف زيادة عدد السكان مثل تخفيض سن الزواج، وتقديم المعونات لتشجيع الزواج، والإنجاب، كما شجعوا على هجرة العاطلين عن العمل لزيادة النفوذ الوطني الإستعماري خارج الدولة. كما تميزت أفكار المدرسة التجارية ببعض الخصائص "أهمها:

1. أنها مدرسة نقدية، لأنها تقوم على أساس أن المعادن النفيسة تعتبر عماد الثروة، والنقود هي مستودع القيمة.

2. أنها مدرسة وطنية، أو(قومية) لأن اهتمام التجاريين كان منصباً على رعاية مصلحة الدولة القومية قبل مصالح الأفراد.

3. أنها مدرسة تدخليه، لأنها ترى وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي طالما أن الهدف هو تحقيق المصلحة الجماعية، وبذلك يصبح التدخل مبرراً لتنسيق الجهود لجميع الأفراد وتوجيهها لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية "(العطية، 1994).

ثانياً: الفكر الاقتصادي لمدرسة الطبيعيين:

ظهرت مدرسة الطبيعيين في خمسينيات القرن الثامن عشر في فرنسا، وتعتبر أفكار مدرسة الطبيعيين رد فعل لأفكار مدرسة التجاريين، حيث رفض أصحاب هذه المدرسة الفلسفة التجارية. واعتبروا أن الذهب والفضة ليسا غاية الشعوب وإنما هما وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي. فبعكس التجاريين، اهتم الطبيعيون بالشعب أكثر من اهتمامهم بالثروة وملء خزائن الدولة بالذهب، والفضة، وذلك بالتركيز على قوة الشعب بدل قوة الدولة من حيث معالجة المشاكل التي يعانيها الشعب كالفقر، ومن ذلك المنطلق اهتموا بالزراعة أكثر من اهتمامهم بالتجارة والصناعة، واعتبروا أن الأرض وليس السكان هي المصدر الحقيقي للثروة.

ومن أهم رواد مدرسة الطبيعيين: فرانسوا كيناي (Francois Quesnay)، وتوغورت (Anne Turgot). كما كان جوهر فلسفتهم هو النظام الطبيعي، أي أن المجتمع البشري تحكمه قوانين طبيعية لا يمكن أن تغيرها القوانين الوضعية، وأن الله قدر هذه القوانين من أجل سعادة البشر وأن أي إنحراف عنها يسبب الإضطراب والمشكلات، كما اعتبروا أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة (القريشي، 2008).

ثالثاً: الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية (عصر الرأسمالية الصناعية):

انبثق الكلاسيكيون من الأسس التي وضعها الطبيعيون، حيث أيدوا أراء الطبيعيين في المناداة بالحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة فقد تطورت أفكارهم في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وذلك لما شهدته تلك الفترة من تطور الاقتصاد الإقطاعي إلى الرأسمالي التجاري، إلا أن الرأسمالية التجارية لم تقف عند هذا الحد بل تطورت إلى الرأسمالية الصناعية، وقد رافق ظهور هذه المدرسة ثورتان أساسيتان هما الثورة العلمية والثورة الصناعية اللتان كانتا عاملين في دعم الأفكار الاقتصادية لهذه المدرسة، حيث كانت المدرسة التي قام عليها الاقتصاد. كما اهتموا بدراسة قضايا المدى الطويل ويمكن تلخيص سياستهم في العبارة المشهورة والتي ظهرت لدى مدرسة الطبيعيين من قبل، (وهي دعه يعمل دعه يمر). ويبرر الكلاسيك سياستهم هذه على أساس أن الحرية وحدها هي الكفيلة بحل المشكلات الاقتصادية وإعادة التوازن وتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقاً لرغبات المستهلكين، كما اعتقد الكلاسيك أن حجم التشغيل لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل (Full Employment) وأن كل بطاله بين العمال لايمكن أن تكون إلا ظاهرة عابرة وحجتهم في ذلك أنه إذا وجدت لأي سبب فسوف يتنافس العمال فيما بينهم للإشتغال لدى المنظمين فيترتب على ذلك إنخفاض أجر العمال مما يدفع المنظمين إلى تشغيل العمال العاطلين، وتنتهي البطالة (العطية، 1994).

وقد تأثرت هذه المدرسة بنظرية مالثوس المتشائمة عن السكان فكانت من المعارضين للنمو السكاني، ومن أهم المفكرين في هذه المدرسة: ادم سميث Adam Smith (1723-

1790) الذي يعتبر أبو الاقتصاد ومؤسس المدرسة الكلاسيكية ومن أهم مؤيدي هذا الفكر ومؤلف كتاب ثروة الأمم (The Wealth of Nations) الذي اعتبر بداية لمرحلة جديدة في التحليل الاقتصادي لاعتماده على أدوات التحليل المنطقي، واعتبر أن تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف أي دولة. واعتقد أن حجم السكان يتحدد بمستوى الطلب على العمل والذي بدوره يتحدد بمستوى إنتاجية الأرض، وأن النمو الاقتصادي يتحقق كلما زادت الأرباح التي تعتبر الأساس في تكوين المدخرات (Hicks, 1969).

كما اهتم سميث بتقسيم العمل والتخصص، وأنه يعتمد على السوق، وأنه لابد من اتساع السوق حتى يمكن للصناعات أن تقوم بزيادة الإنتاج الكلي زيادة كبيرة والإستفادة من وفورات الحجم، كما اعتبر أن كل أمة أو شعب يملك القدرة على التخصص في إنتاج سلعة بكلفة أقل بكثير من باقي الدول فإذا تبادلت الدول هذه السلع فسوف تقوم تجارة حرة بين الدول مما يؤدي إلى زيادة المستوى المعيشي للأفراد ويعم الرخاء وتسمى هذه بنظرية الميزة المطلقة (Smith,1993)، فقد رسم سميث صورة جميلة لمجتمع يسوده التجانس و نزوع إلى التقدم لتحقيق رفاهية البشر وذلك بفعل يد خفية تحركهم وتحفظ تماسك المجتمع.

والنموذج التالي يوضح نظريته:

النمو السكاني ← التخصص في إنتاج سلعة معينة ← زيادة المهارة في استخدام المعدات والآلات المتخصصة ← زيادة إنتاجية العمال ← زيادة الدخول لدى العمال ← زيادة الرفاه.

كما نجد سميث يقرر أن مستوى الأجور يتأثر في كل حالة على حدها بمجموعة من العوامل مثلا مدى ملائمة العمل ومدة العمل، وأن مستويات الأجور تقع فوق أو أسفل حد أدنى من الأجر وهو حد الكفاف.

ويعرف "مستوى الكفاف أنه ذلك الحد الأدنى من الأجر الذي يكفي لحفظ صحة العامل وقوته الانتاجية" (Mansfield,1980)، ففي حالة الركود الاقتصادي تقل الأجور إلى حد الكفاف وترتفع في حالات النمو الاقتصادي.

إلا أن بعض الاقتصاديين رأوا أن المجتمع المثالي غير موجود، منهم روبرت مالثوس (Malthus,1898) حيث يعتبر أول من عارض النمو السكاني وذلك في نظريته المتشائمة عن السكان، فقد اعتبر النمو السكاني في بلد ما هو عاملاً مثبطاً للنمو الاقتصادي ويضعف أحد أهم عناصره الإنتاجية وهو عنصر الأرض، وذلك لتناقص حصة الفرد من الأرض وما تحويه من موارد طبيعية ذات عرض ثابت، مما يؤدي إلى تناقص عوائد بقية عناصر الإنتاج، كما رأى أن السكان يميلون إلى الزيادة بنسبة تتجاوز نسبة الزيادة في المواد الغذائية، وبنى هذا التشاؤم على الاعتبارات التالية:

1- الغريزة البشرية.

2- قابلية السكان للتزايد طالما توافرت موارد المعيشة.

3- قانون تناقص الغلة في النشاط الزراعي.

ونموذج مالثوس يتنبأ بتناقص متوسط دخل الفرد كلما تزايد عدد السكان (Oded and David, 1999). ومن الأفكار التي ناقشها مالثوس الهجرة والنزوح، حيث رأى أن الهجرة عاملاً مهماً في النمو السكاني وهناك تأثير على الدولة المستقبلة، إلا أنه يؤثر على الدولة الباعثة، واستنتج أنها سياسة عديمة الجدوى، إن كان الهدف التقليل من الفقر، إذ ينتج عنها التبكير بالزواج وزيادة عدد الأطفال، وإن قللت الفقر بصورة مؤقتة فسوف تقلل الوفيات بالتالي لا يقل عدد السكان (وارين، 1979). أما بالنسبة للنمو الاقتصادي فقد رفض مالثوس قانون (Says

Law)، والذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المساوي له، حيث تترتب عليه فكرة التوازن التلقائي بين عرض الأموال المدخرة والإستثمارات، كما أشار إلى أن هناك احتمال لحدوث إفراط في المدخرات ومن ثم قصور في الطلب الفعال واتجاه الدخل للإنخفاض مما يجعل الزيادة المفرطة في الادخار عبئاً على النمو الاقتصادي (يسري، 2002).

أما ديفيد ريكاردو (1772- 1823) فيعتبر من أعظم من يمثل المدرسة الكلاسيكية بعد ادم سميث، حيث عمل على تطوير الأفكار لدى المدرسة الكلاسيكية، فقد اهتم بتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح، فبالنسبة للأجور فإنها تتحدد بمستوى الكفاف، كما أن علاقتها مع الأرباح عكسية حيث تنخفض الأرباح في الصناعة بسبب ارتفاع الأجور، وكذلك بسبب ارتفاع أسعار الخامات الصناعية التي يأتي معظمها من القطاع الزراعي (القريشي، 2008).

واستخدم ريكاردو في تحليله للنمو الفائض الاقتصادي للمجتمع وأثره في تكوين رأس المال، فتحدث عملية النمو تدريجياً في جو تسوده المنافسة. لكن كان من المآخذ على ما قدمه ريكاردو التقليل من أهمية التقدم التكنولوجي في تحقيق النمو الاقتصادي(القاضي، 1982).

أما كارل ماركس Karl Marx (1818-1883) فقد أيد الزيادة السكانية على اعتبار أنها قوة منتجة ومطلوبة إذا أحسن تخطيطها وتنظيمها، وأنه يمكن التخلص من أي فائض بالسكان بتطبيق التخطيط الإشتراكي الشامل، بما يتحقق معه من زيادة في المشروعات الاقتصادية المتكاملة في كافة المجالات والقطاعات الزراعية، والصناعية، والخدمية، والذي يساعد على امتصاص ذلك الفائض بشكل إيجابي وإدخاله في قطاع العمل والتشغيل، وتستند الإشتراكية الماركسية على نظرية القيمة في العمل (Labor Theory of Value) حيث تحدد قيمة أي سلعة بعدد ساعات العمل المبذولة في صنعها (Brue, 2000).

رابعاً: الفكر الاقتصادي النيوكلاسيك (Neoclassical School):

في النصف الأخير من القرن التاسع عشر استمر التقدم الصناعي في انجلترا وفرنسا وبقية دول غرب أوروبا، وازداد الرخاء بصورة لم تكن متوقعة من قبل وتم اكتشاف موارد طبيعية جديدة وتطورت طرق الإنتاج وظهرت مخترعات حديثة، بالتالي كانت تلك الظروف سبباً في تحول الفكر الاقتصادي عن النظرية الكلاسيكية التقليدية واتجاهه نحو النظرية الكلاسيكية الحديثة التي اعتقدت باستمرار عملية النمو وأصبح الاعتقاد بأن النمو يمكن أن يتم من تلقاء نفسه دون حدوث ركود كما أشار الكلاسيك، وذلك عن طريق قوى السوق الحر والتوظيف الكامل والمنافسة الحرة، واعتمدت مرونة الأسعار لتعديل أي خطأ يحدث داخل النظام الاقتصادي، كما أشارت إلى أن النمو الاقتصادي يحدد من خلال سعر الفائدة وليس الربح كما في المدرسة الكلاسيكية مع افتراض ثبات عدد السكان، والمستوى التكنولوجي، كما أنه يتحقق من خلال ءالية تعميق رأس المال، وهو عبارة عن زيادة نصيب العامل الواحد من رأس المال (Sallivan, 2003)، وآلية توسيع رأس المال وهو زيادة كمية رأس المال لتغطية النمو في القوى العاملة. وأيضاً تمتاز وجهة نظر هذه المدرسة بالتفاؤل فقد اعتبرت أن التطور التكنولوجي، وتراكم رأس المال، وتحسين مهارة العمال سوف تعمل على زيادة الغلة، كما اعتبرت المدرسة الكلاسيكية المستجدة النمو الاقتصادي عملية منسجمة ومتوافقة بين الفئات الاقتصادية، لأنه سيعمل على زيادة دخول هذه الفئات. كما اهتمو بدراسة قضايا المدى القصير مثل تخصص الموارد، وحركات الأسعار وهذا يعني أنهم لم يتتبعوا مسار الاقتصاد ضمن المدى الطويل، وهذه العملية لعبت دوراً مهماً في تحديد رؤيتهم لدور السكان في الاقتصاد (زكي، 1984)، ومن أهم المفكرين: الفرد مارشال Alfred Marshall (1842-1924) الذي يعتبر من أكثر أفراد المدرسة الكلاسيكية المحدثة نبوغاً، حيث أظهرت أعماله التطور

الذي طرأ على النظرية الاقتصادية في إطار المدرسة الكلاسيكية المحدثة، وقد درس مارشال الاقتصاد لرغبته في فهم وبحث أسباب الفقر لمعرفة كيفية تلافيه والتخفيف من حدته، كما اعتقد أن السوق القائم على المنافسة الكاملة كفيل بتخصيص الموارد الاقتصادية بأحسن الاستخدامات الممكنة، بحيث يجني المجتمع من هذه الموارد أكبر عائد، كما أن قوى السوق التنافسية كفيلة بتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً على الأفراد المشتغلين في العمليات الانتاجية، فمع أنه كان من المعارضين للتدخل الحكومي إلا أنه لم يجد مانع في امتلاك الحكومة بما يسمى بمشروعات الاحتكار الطبيعي (مشروعات المرافق العامة)، وكان من المؤيدين للنمو السكاني وتبين أن الرأي الذي عقده الكلاسيك بالنسبة للنمو الاقتصادي كان رأياً متشائماً، وأن حالة الركود لم تتحقق بالرغم من الزيادة المستمرة بالسكان بل أن الأجور الحقيقية للعمال تحسنت واستمرت عملية التراكم الرأس مالي دون التسبب في حدوث البطالة، وأن نمو الطلب على الأغذية لم يعطي لأصحاب الأراضي ريعاً أكبر، وتوقع مارشال أن يتطور العمال ويتحسنون من حيث الخبرة والطاقة على العمل، وأن إنتاجياتهم ودخولهم سوف تتزايد. كما اهتم مارشال في دراسة أسعار السوق، وتحليل الطلب (كمنحنى يبين العلاقة بين الكميات والأسعار)، وتناول جدول الطلب على مرحلتين أولهما اختصت بالمستهلكين الأفراد وتصرفاتهم، واعتمدت على فكرة تناقص المنفعة الحدية، وثانيهما اختصت بمنحنيات المنفعة الحدية لهؤلاء الأفراد، حيث استخدمها لاشتقاق منحنيات الطلب الخاصة لكل فرد ثم تجميع هذه المنحنيات لتشكل منحنى طلب السوق، وأن المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي هي الحرية الإنسانية (القريشي، 2008). أما ليون فالراس Lean Walras (1834-1910)، فقد بحث بالنمو الاقتصادي من خلال تحليل أثار عاملين أساسيين وهما التراكم الرأسمالي والنمو السكاني وافترض في تحليلاته أن الاقتصاد يكون دائماً في حالة توازن ويتغير هذا التوازن تبعاً للعاملين

السابقين، وقد عرف النمو بأنه "نقص الندرة " والذي يعني ارتفاع مستوى المعيشة، وتتلخص فلسفة فالراس في أن كل فرد في المجتمع له الحق في قيمة ناتج عمله ولكن من الطبيعي أن يختلف الأفراد فيما يحصلون عليه لأن مواهبهم واستعداداتهم الإنتاجية مختلفة (Blaug, 1978).

خامساً: الفكر الإقتصادي للمدرسة الكينزية:

إن من أسباب ظهور الفكر الكينزي الرخاء الذي كان واضحاً على الشعب الأمريكي في اواخر العشرينات من القرن الماضي، حيث ساد مستوى عالي من الدخل لم يشهد له العالم مثيلاً أبداً. أما في إنجلترا ومعظم البلدان الصناعية الأخرى فقد حلت عليهم أزمة اقتصادية فيما بين الحربين العالميتين، وتصاعدت البطالة؛ ففي إنجلترا بدأت الأزمة الاقتصادية لديها منذ عام 1921 واستمرت خلال الثلاثينات، ثم انتقل الكساد الاقتصادي إلى الولايات المتحدة وبلغ الذروة بالكساد الكبير (Great Depression) في عام 1929، حيث انهارت سوق البورصة في نيويورك وخسر المساهمون حوالي 40 مليون دولار من قيمة الأسهم، كما إنخفض الدخل القومي في الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير جداً وزال الرخاء الذي عرفته البلاد قبل أربع سنوات فقط. كما ارتفع عدد العاطلين عن العمل ليصل الى نحو 14 مليون شخص بعد أن كان لايزيد عن 2 مليون شخص ومن جراء ذلك فقد حدث تمزق في النسيج الاجتماعي للبلدان الغربية الصناعية الأمر الذي أشار الى وجود عيب في النظام الرأسمالي.

ولم يكن الفكر الإقتصادي الكلاسيكي مهيئاً للتعامل مع مثل هذه الحالة، حيث أنه كان يستند على الفرضية القائلة بأن التشغيل الكامل هي الحالة الإعتيادية، وإن الإبتعاد عنها لن

يكون كبيراً، وعندما تحدث بعض الهفوات (lapses) فإن آلية السوق سوف تولد العلاج اللازم لذلك (Barber, 1970). بالتالي سعى (Keynes, 1936) في كتابه (The General Theory of Employment Interests and Money) إلى معالجة مشكلة النظام الرأسمالي دون القضاء عليه فقد ركز اهتمامه على تحديد مستويات الدخل القومي والتشغيل في الاقتصادات الصناعية وعلى أسباب التقلبات الاقتصادية (قصيرة الأمد)، كما يرى كينز أن للحكومة دوراً أساسياً في عملية التنمية، وذلك من خلال زيادة الناتج القومي ومن ثم زيادة الدخل القومي (القريشي، 2008).

وقد عرض في كتابه نظريته الجديدة في التشغيل والتي تنص على أن الذي يحدد عدد العمال الذين يعملون وكمية السلع التي تنتج هو مفهوم الطلب الكلي الفعال (Total Effective Demand) فعلى قدر الطلب الكلي على السلع ينتج المنتجون، وعلى قدر ما ينتجون يشغلون العدد الملائم من العمال. فإذا كان الطلب كبيراً كان الإنتاج والتشغيل كبيرين والعكس صحيح. ويتكون الطلب الفعال من :

الطلب على السلع الإستهلاكية : ويعتمد على حجم الدخل القومي وحجم الدخل الموزع على الأفراد، فكلما كان الدخل القومي محدوداً ودخل الفرد قليلاً كلما خصص كله أو أغلبه لإشباع الحاجات الإستهلاكية وكان الإدخار قليل أو معدوم. وبالمقابل كلما كان دخل البلد ودخل الفرد كبير كانت النسبة المخصصة منه للإستهلاك قليلة نسبياً وكلما كان الإدخار كبيراً (Barber, 1970).

بالتالي لو أردنا زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب الإستهلاكي فإن ذلك يتحقق من خلال زيادة توزيع الدخول توزيعاً قريباً إلى المساواة أو تخفيض التفاوت في توزيع الدخول

والثروات، وذلك لأن التفاوت في توزيع الدخول في الدول الرأسمالية هو سبب من أسباب زيادة الإدخار، وعدم كفاية الطلب الكلي، ووجود البطالة (العطية، 1994). كما يمكن زيادة الاستهلاك الكلي بتقديم الحكومة الخدمات الضرورية من غذاء وتعليم وعناية صحية إلى أصحاب الدخول المحدودة مجاناً أو بأسعار رمزية.

الطلب على السلع الإستثمارية : ويتكون من الطلب على الالآت والمواد وغيرها من السلع التي تستخدم في عملية الإنتاج (Barber, 1970).

ويمكن زيادة الطلب الكلي من خلال زيادة الطلب الاستثماري ويتم ذلك من خلال قيام الدولة بإقامة مشروعات استثمارية أو تخفيض سعر الفائدة حتى تشجع المنظمين على الاقتراض والقيام باستثمارات جديدة (العطية، 1994).

بالتالي يتوقف مستوى التشغيل عند كينز على مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، ويتحدد مستوى الإنتاج والتشغيل عند المستوى المطلوب من الكميات المنتجة من السلع، فإذا كان المطلوب من الكمية المنتجة فعلاً مساوياً الى إجمالي حجم السلع، تزداد أرباح المنتجين وتدفعهم هذه الزيادة لزيادة الإنتاج والتشغيل إلى المستوى الذي يتساوى فيه الإنتاج مع الطلب الكلي، وإذا كان الطلب الكلي أقل من كمية الإنتاج فمعنى ذلك أن كميات من المنتجات ستبقى دون تصريف فيقلل المنتجون من إنتاجهم ويخفضون تشغيلهم للعمال إلى الحد الذي تتساوى فيه كميات الإنتاج مع حجم الطلب الكلي الفعلي، إذن فمستوى الإنتاج والتشغيل يتحدد عند المستوى الذي تتساوى فيه كمية المنتجات مع كمية الطلب الكلي (Barber, 1970).

5.1.2 الفكر الاقتصادي للمدرسة المعاصرة :

يعود الفضل في إدراج مبادئ كينز في الاقتصاد الكلي ضمن التيار العام للاقتصاد إلى (Samuelson) واخرين، وذلك بعد دمجها مع مبادئ النيوكلاسيكية للاقتصاد الجزئي إلا أنه لم يتفق جميع أتباع كينز على هذه التركيبة النيوكلاسيكية فانقسم الكينزيون إلى مجموعتين: الأولى مجموعة الكينزيون الجدد (New Keynesians)، والثانية مجموعة الكينزيون ما بعد الكينزية (Post Keynesians) (Peterson and Estenson, 1992).

أولاً: الكينزيون الجدد(المعتدلون) New Keynesians:

ظهرت مدرسة الكينزيين الجدد في نهاية السبعينات وفي بداية الثمانينات، وقد شكلت هذه المدرسة القسم الأكبر من مجموعة الكينزيين المعاصرين جميعاً. حيث يعتبر أعضاء هذه المدرسة معتدلون في أرائهم بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى، ولهذا يطلق عليهم البعض بالمعتدلين بالمقارنة مع أعضاء المدرسة الكينزية الأخرى التي يطلق على أعضائها بالمتطرفين. وقد اهتم الكينزيون الجدد بمشكلة البطالة وأولوها إهتماماً كبيراً في تطبيق سياساتهم (خليل، 1994).

فقد واجهت أفكار الكينزيين الجدد تطبيقاً ناجحاً خلال الستينات، وذلك بأن إنخفضت البطالة من 6.5 بالمائة إلى 3.4 بالمائة وارتفعت الإنتاجية بمقدار 3.5 بالمائة في السنة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يكن التضخم في هذه الفترة يمثل مشكلة حتى جاءت حرب

فيتنام، لكن هذه الأفكار واجهت تطبيقاً فاشلاً في السبعينات، فرغم أن هذه السياسة أثبتت نجاحها في إزالة البطالة إلا أن التضخم أصبح هو المشكلة بنهاية الستينات(خليل، 1994).

ثانياً: الكينزيون ما بعد الكينزية (المتطرفون) Post Keynesian :

تعتبر مدرسة ما بعد الكينزية من أصغر المدارس من حيث عدد أتباعها، ويسميهم البعض بالكينزيين المتطرفين. فأعضاء هذه المدرسة يشكلون مجموعات متباينة الارآء والمواقف، ففي مجموعة رئيسية نجد اقتصاديين مثل (Robert Clown)، وفي مجموعة ثانية تتمركز في جامعة (Cambridge) في إنجلترا نجد (Jeffrey Harcourt) و(Roy Harrod) و (Nicolas Kaldor) و(Joan Robinson)، وهذه المجموعة ركزت كثيراً على ديناميكية تحقيق النمو الذي يضمن التشغيل الكامل، كما أعطوا اهتماماً خاصاً إلى الروابط التي تربط بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (Peterson and Estenson, 1992).

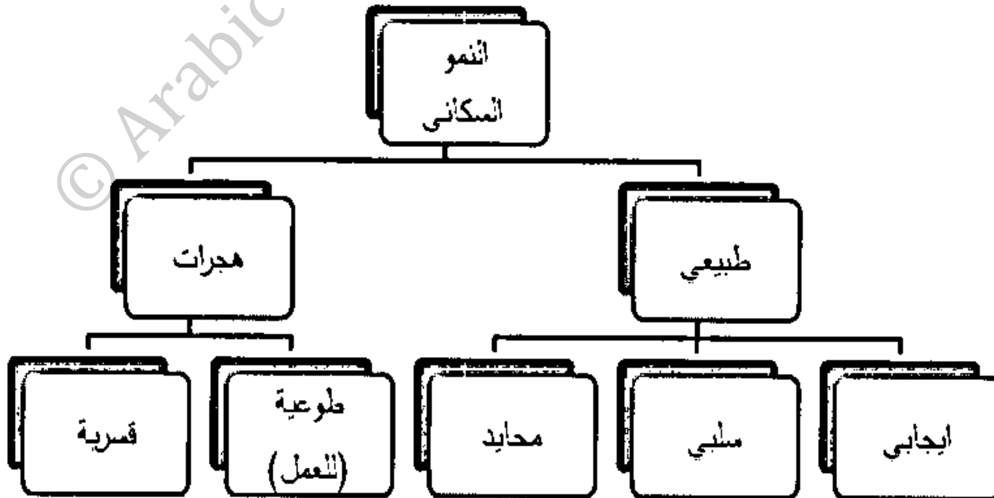
إن الفكرة الأساسية لأعضاء هذه المدرسة جميعاً هي رفضهم لنظرية التوازن العام باعتبارها أساس الاقتصاد الجزئي لنظرية الاقتصاد الكلي، وهذا معناه أنهم يرفضون الفكرة القائلة بأنه عند وجود سوق المنافسة فإن نظام السوق يصحح نفسه بنفسه ويقود إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية، وبهذا فهم يرفضون فكرة اليد الخفية (Hidden Hand)، الأمر الذي يفرض تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي (Peterson, 1992). أما بالنسبة إلى نظرية الانتاج والقيمة والتوزيع، يستنتج (Sraffa) بأن مستوى الإنتاج مستقل كلياً عن كيفية توزيعه بين الأجور والأرباح، كما قامت (Joan Robinson)، وكذلك أعضاء ءاخرين من هذه المدرسة بتوسيع موضوع الاقتصادي (Sraffa)، حيث أكدوا بأن توزيع الدخل الفعلي بين الأجور والأرباح سوف يعتمد على الصراع الطبقي، وعلى السياسات العامة التي تغير

التوزيع، وعلى معدل الاستثمار، كما أنهم يعتقدون بأن الأسواق لا تتوازن لا في الأمد القصير وليس في الأمد الطويل، كما أن البطالة ظاهرة دائمة وأن التدخل من الحكومة مطلوب(Brue, 2000).

2.2 الدراسات السابقة :

لتحقيق النمو الاقتصادي في أي بلد يجب أن تفوق معدلات النمو الاقتصادي معدلات النمو السكاني، حيث أن نمو أو انخفاض عدد السكان في أي مجتمع سوف ينعكس بزيادة أو نقصان الطلب على السلع والخدمات كما يعكس كميات العمل المتاحة، لأن حجم السكان هو الذي يحدد الأيدي العاملة المعروضة في سوق العمل. وفيما يلي عرض للدراسات التي تناولت تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، وقد تم عرضها على أساس التسلسل الزمني، والشكل رقم (2-1) عبارة عن مخطط توضيحي لكيفية تناول الباحث للدراسات السابقة.

الشكل رقم (2-1): مخطط توضيحي لعرض الدراسات السابقة



2.2.2 الدراسات المتعلقة بالنمو السكاني والنمو الطبيعي:

لقد تباينت نتائج الأبحاث التي درست النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي سواء من حجم التأثير أو نوعه الذي لم يحسمه البحث العلمي إلى الآن بشكل قاطع، فلقد أثبتت بعضها أن هناك أثراً ايجابياً لأن زيادة السكان تستلزم التوسع في مشاريع البنى التحتية والتي بدورها تسهل عملية الاستثمار، أما الفريق الأخر فقد ذهب إلى أن هناك أثراً محايداً للنمو السكاني على النمو الاقتصادي، كما ذهب الفريق الثالث إلى أن للنمو السكاني اثراً ضعيفاً أو سلبياً على النمو الاقتصادي، فقد درس (Thrillwall, 1972) العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي لمجموعتين من الدول إحداهما الدول النامية والاخرى الدول المتقدمة، حيث توصل إلى أن العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل نمو الإنتاجية موجبة، وبالمقابل فإن العلاقة بين النمو السكاني ومعدل نمو تراكم رأس المال سالبة، بالتالي فالقوتين تسيران باتجاهين متعاكسين، لذلك فإن تأثير النمو السكاني على النمو الاقتصادي يبقى متعادلاً أو ضعيفاً وبالاعتماد على هذه النتيجة اعتبر (Thrillwall, 1972) أن برامج كبح أو ضبط النمو السكاني سيكون لها أثر ضعيف على النمو الاقتصادي ومستوى المعيشة .

ومن جانبه أيضاً، اعتبر (Mckinnon, 1980) أنه لا أثر للنمو السكاني على النمو الاقتصادي عندما درس العلاقة بينهما للفترة (1960– 1980) في أقطار زاد عدد سكان كل منها عن 5 ملايين نسمة في عام 1980 ورأى Mckinnon أن انتفاء العلاقة السببية يعود إلى الفروق المؤسسية وإلى حقيقة أن الإنجاز الاقتصادي القوي يرفع بالعادة معدلات النمو الطبيعي للسكان، أما على الصعيد المحلي فقد هدفت دراسة (سويدان، 1993) إلى التعرف على أثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي في الأردن من خلال تأثيره على كل من معدل

النمو في الإنتاجية ومعدل النمو في رأس المال خلال الفترة (1970-1991)، وقد استخدم النموذج التالي لغايات التقدير:

$$\Gamma GDP = \Gamma T + \alpha \Gamma P + \beta \Gamma K + e$$

حيث ترمز:

(GDP) : لمعدل النمو في الإنتاج الحقيقي.

(ΓT) : لمعدل النمو السنوي في الإنتاجية الكلية .

(α) : لمرونة الإنتاج بالنسبة لعدد السكان.

(ΓP) : لمعدل النمو السنوي في عدد السكان.

(β) : مرونة الإنتاج السنوي بالنسبة لرأس المال.

(ΓK) : لمعدل النمو السنوي في رأس المال.

(e) : متغير الخطأ العشوائي .

وقد بينت الدراسة أن الأردن يتصف بنمو سكاني سريع عكس زيادة على الطلب على السلع والتعليم وفرص العمل وغيرها، كما بينت الدراسة أن للنمو السكاني دوراً محايداً أو ضعيفاً على النمو الاقتصادي، وفي نفس السياق جاءت دراسة (أبو الهيجاء، 2005) مساندةً لهذا الرأي حيث هدفت هذه الدراسة إلى فحص طبيعة العلاقة التي تربط مساري النمو الاقتصادي والنمو السكاني من خلال دائرة التأثير المتبادل للفترة (1987-1998).

وقد استخدمت الدراسة دالة الإنتاج كوب-دوجلاس (Cobb-Douglas) الآتية على المستوى الكلي (Romer, 1994):

$$Y = B(h,L)^{1-a}\sum_{j=1}^{N}(x_j)$$

حيث أن:

Y : حجم الإنتاج الكلي الحقيقي.

B : معلمة الكفاءة.

h :المستوى العام للمهارات الفنية والإدارية للعاملين.

L : عدد العاملين.

x_j : مدخلات رأس مالية من النوع j

N: عدد من المدخلات وهو يزداد عبر الزمن.

α :معلمة مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر رأس المال المادي .

جميع المتغيرات الواردة في المعادلة معرفة على الزمن(t).

ووجدت هذه الدراسة أن الزيادة في معدلات التراكم الرأس مالي البشري والمادي تزيد من متوسط دخل الفرد وتسارع في معدلات نموه، ووجدت أيضا أن العلاقة التي تربط مساري النمو الاقتصادي والنمو السكاني هي علاقة عكسية ذات تأثير مزدوج الاتجاه مع الأخذ بتأثير المتغيرات الأخرى المتداخلة بعين الاعتبار، أما البرتو (Alberto, 2008) فقد درس أثر النمو السكاني على نمو دخل الفرد في إيطاليا (1990) حيث ركزت الدراسة على دور التقدم

التكنولوجي وعلى تراكم رأس المال البشري في إحداث نمو في متوسط دخل الفرد، حيث وجد أن معدل النمو الاقتصادي ومستوى الدخل الحقيقي للفرد مستقل عن حجم السكان, كما يمكن أن يؤثر النمو الاقتصادي على نمو دخل الفرد الحقيقي، وذلك يعتمد على درجة الإيثار تجاه الأجيال المقبلة وطبيعة التقدم التكنولوجي. كما وجدت دراسة (Pham and Tran,2011) أن النمو السكاني يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصادي أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في نصيب الفرد، وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لمجموعة بيانات سنوية للفترة (1965-2010) لثمانية دول آسيوية نامية، حيث كانت الأسباب الأساسية تتمثل في انخفاض كل من: رأس المال، ومستوى المعيشة، والمصادر غير المتجددة.

وقد عرضت بعض الدراسات التطبيقية آليات محددةً تجعل معدلات النمو السكاني تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي:

- **الموارد الطبيعية**: ففي دراسة قام فيها (المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية، 1986) بينت أن النمو السكاني المنخفض يتيح الفرصة للأجيال القادمة للإستفادة من الموارد الطبيعية القابلة للإستنزاف والنضوب بأسعار منخفضة، مما يؤدي إلى تناقص حصة الفرد من الملكية العامة من بعض الموارد المتجددة كالهواء والماء والنبات.

- **معدل الخصوبة المنخفض**: ففي الدراسة السابق ذكرها للمجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بينت أن معدلات الخصوبة المنخفضة تزيد من إنفاق الأسرة على الصحة وتعليم الأطفال باتجاه تحسين نوعيتها وبالتالي خلق قوة عمل

أكثر إنتاجية، وكذلك إلى زيادة نسبة رأس المال إلى العمل والأجور ومستوى الدخل الفردي.

وتأكيداً لما سبق تأتي الدراسة الحديثة التي أجراها (Albatel, 2005) في المملكة العربية السعودية حيث وجد أن هناك نمواً سكانياً من عام (1970) عزاه إلى ارتفاع معدل الخصوبة، ووجد أن هناك اثراً سلبياً للنمو السكاني على النمو الاقتصادي.

- **تخفيض معدل الإعالة:** ففي دراسة أجراها (Heer, 1975) أكد فيها أن تخفيض معدل الإعالة يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، وذلك بأن العاملين يتجهون نحو الادخار أكثر لتوجيهه فيما بعد للاستثمار في مصانع جديدة وطرق ومدارس، كما أن النمو السكاني يتطلب قدراً أكبر من رأس المال لتغطيته بالتالي انخفاض التمويل اللازم لتحسين رأس المال ومن ثم تحسين الإنتاجية.

ولكن أصحاب الرأي الأخر شككوا في صحة هذا الافتراض مدعين وجود علاقة طردية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي منهم (Kuznets, 1975) و(Simon and Davanzo, 1980).

ولا بد من ذكر الدراسة الحديثة التي أجراها(عثامنة، 2003) للزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي، حيث خلصت الدراسة إلى أن معدلات النمو السكاني لا تزال مرتفعة في الأردن بالرغم من تناقصها المستمر، أما بالنسبة للاقتصاد الأردني فقد شهد تطوراً ملحوظاً في مستويات الإنتاج والإستخدام والتجارة الخارجية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن لمعدل الزيادة الطبيعية للسكان أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة وأنه إذا ارتفع معدل الزيادة الطبيعية للسكان بنسبة 1% فسوف يزيد النمو الاقتصادي بنسبة 78.59% مع افتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة على النمو الاقتصادي.

وفيما يلي شرح للآليات التي من خلالها تؤثر معدلات النمو السكاني المرتفعة إيجابياً على النمو الاقتصادي:

1.التقدم التكنولوجي: من المؤكد أن استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة الازمة في عمليات الاستثمار والإنتاج سوف يؤدي إلى نمو اقتصادي، كما وجد ذلك (Kuznets, 1975) في دراسة له حيث أشار إلى وجود علاقة موجبة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي عزا هذه العلاقة الموجبة إلى حدوث تطور تكنولوجي ضخم رافق النمو السكاني السريع، بحيث كان هذا التطور كفيلاً بإلغاء قانون تناقص الغلة، وأن النمو السكاني السريع يسبب تقدماً تكنولوجياً سريعاً وأن هذا النمو يحدث في مناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة، حيث تمتاز هذه المناطق بوجود متسع لقادمين جدد والذين بدورهم يعملون على زيادة الإنتاجية وحدوث تقدم تكنولوجي.

2.التوسع بمشاريع البنى التحتية: إن ارتفاع الكثافة السكانية يؤدي إلى التوسع في مشاريع البنى التحتية التي تسهل عملية الإستثمار وتجعلها أكثر ربحية، أكد ذلك في دراسة لهما عن الهند كل من (Simon and Davanzo, 1980) حيث أكدوا وجود علاقة موجبة بين الكثافة السكانية والنمو الاقتصادي.

3.2.2 النمو غير الطبيعي للسكان (صافي الهجرة): وهي عبارة عن إزدياد عدد السكان عن طريق الهجرة وسوف تستخدم هذه الدراسة النمو غير الطبيعي للسكان المُتأتي من معدل صافي الهجرة وهو عبارة عن معدل النمو السكاني مطروحاً منه معدل النمو الطبيعي للسكان، والهجرة نوعان :

1.الهجرة القسرية:

فعلى الصعيد المحلي تعرض الأردن منذ تأسيسه للعديد من الهجرات القسرية التي أدت إلى ارتفاع عدد السكان وازدياد معدلاتهم حيث كانت الهجرة الأولى في عام 1948 ونتيجة للأحداث السياسية في ذلك الوقت لجأعدد كبير من الفلسطينيين إلى الأردن. وقد قدرت (وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل الاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، 1995) (الأونروا) عدد الاجئين الفلسطينيين في الأردن عام 1950 بحوالي 506,2 ألف لاجئ. أما في عام 1967، فقد كانت مأساة الهجرة الثانية للفلسطينيين أشد من الهجرة الاولى حيث استمرت حوالي سنة تقريباً وذلك بسبب الأحداث العسكرية التي كانت قائمة بين الجانبين العربي والإسرائيلي حيث قدر (سمحة، 1995) عددهم عام 1968 بحوالي 408 الاف نسمة.

و فيما يلي اللآليات التي تؤثر من خلالها الهجرة القسرية على اقتصاد الدولة:

1.الدخل الشهري للأفراد.

2.المعونات الاقتصادية.

3. معدلات البطالة.

4. عبء الإعالة.

ففي دراسة عن الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين في المخيمات في الأردن (2002, Khawaja and Tiltens) أظهرت أن معدل المشاركة الإقتصادية بلغ 41%، كما وبلغ معدل البطالة بين الأفراد النشيطين اقتصادياً13%، ووجد كل من (الزغل وعثامنة، 2004) في دراسة لهما عن مخيما إربد والشهيد عزمي المفتي فروقات في كثير من المتغيرات الاقتصادية منها معدلات البطالة بين الجنسين، ومستويات التدريب والتأهيل، ومتوسط دخل الأسرة، كما تعرضت الدراسة إلى أعباء الإعالة فيهما.

أما دراسة (العتوم وعثامنة، 2008) التي هدفت إلى حصر الأسباب الديمغرافية والاقتصادية لمشكلة الفقر في مخيمي إربد والحصن في الأردن، حيث أظهرت الدراسة أن تفاقم ظاهرة الفقر في المخيمين مردها إلى العديد من العوامل كان منها إرتفاع معدلات البطالة، وكذلك إنخفاض الدخل الشهري للأسرة فيهما فلم يتجاوز 193.3 ديناراً، في حين جاء معدل عبء الإعالة منخفضاً بشكل عكس منهجية الدراسة التي اعتبرت أي عمل يمارسه أحد أفراد العائلة توظيفاً سواء أكان هذا العمل دائماً أومؤقتاً.

وسعياً من (العتوم والعثامنة، 2011) لمقارنة الخصائص الإقتصادية بين اللأجئين والنازحين وبقية المجتمع الأردني، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات حقيقية بين مناطق الدراسة وفئاتها فكان معدل البطالة لمجمل الاجئين 19.72% و للنازحين 19.47% و لبقية المجتمع الأردني 13.14 %، وفيما يتعلق بعبء الإعالة فقد بلغ 5.4 و5.0 و 3.8 على الترتيب.

2.الهجرة الطوعية (العمالة الوافدة):

يعبر مفهوم قوة العمل عن مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون فعلاً والقادرين على العمل والراغبين فيه والذين يبحثون عنه ولا يجدونه، أي أن قوة العمل تتكون من العاملين والعاطلين عن العمل، ويمكن تعريف العاملين بأنهم مجموع الأفراد في سن العمل الذين يعملون مقابل أجر وربح معين بغض النظر عن عدد ساعات العمل اليومية، كما يمكن تعريف العاطلين عن العمل بأنهم مجموع الأفراد الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولا يجدونه (الطلافحة، 1993). حيث بدأ سوق العمل الأردني باستقبال العمال الوافدين في مطلع السبعينات من القرن الماضي، وذلك لحاجة سوق العمل إلى العاملين في القطاعات التي لا يرغب الأردنيون في العمل بها مثل الزراعة والإنشاءات والخدمات، لذلك توصف بأنها بطالة تكميلية وليست إحلالية لسد النقص في سوق العمل.

ومع مرور الوقت تسارع تدفق العمالة الوافدة من 376 عاملاً في عام 1973 إلى (280,263) عاملاً في عام 2011 (وزارة العمل، 2011). وفيما يلي عرض لبعض الدراسات التي تناولت هجرة العمالة إلى الأردن: توصلت دراسة (الطلافحة، 1989) إلى أن إنتاجية الدينار المنفق على على العامل الأردني أعلى بكثير من إنتاجية الدينار المنفق على العامل الوافد، وذلك باستخدام الصيغة اللوغاريتمية لنموذج (كوب-دوغلاس)، وذلك على الشكل التالي:

$$lnQ = lnA + \alpha lnLj + \gamma lnLg + \beta lnK$$

حيث:

Lj: تعبر عن عنصر العمل الأردني.

Lg: تعبر عن عنصر العمل غير الأردني.

Q: كمية الإنتاج.

K: كمية رأس المال المستخدم.

A, α, β, γ: ثوابت.

كما بينت الدراسة أن إمكانية إحلال العمال الأردنيين محل العمال الوافدين كبيرة وتؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فتحويل دينار واحد من الإنفاق على العمالة الوافدة إلى الإنفاق على العمالة الأردنية يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار68% من الدينار بالإضافة إلى تخفيض معدل البطالة. كما بينت دراسة (الشرع، 1994) بأن العلاقة بين العمالة الأردنية والعمالة الوافدة هي علاقة تبادلية على جميع المستويات التعليمية. أما في دراسة (العثامنة والزعبي، 2003)، فقد وجدت أن هناك أثراً إيجابياً للعمالة الوافدة في تحفيز الإنتاج الكلي، حيث بدأت الإنتاجية الحدية للدينار المنفق على العمالة الوافدة إلى الأردن بالتزايد منذ بداية التسعينات من القرن السابق، كما أظهرت النتائج دوراً موجباً للعمالة الوافدة على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الدخل وعلى تراكم رأس المال في الاقتصاد.

أيضاً وجد (Magableh *et al*, 2009) في دراسة عن خصائص العمالة الوافدة والعمالة الأردنية في الخارج، حيث كانت مختلفة، وأن إنتاجية العامل المحلي أعلى من إنتاجية العامل الوافد، إلا أنه يصعب إستبدالها بسبب ثقافة العيب، كما خلصت الدراسة إلى أن العامل الوافد يعمق البطالة ويؤثر سلباً على الاقتصاد الأردني من خلال تأثيره على حساب رأس المال، والاحتياطي الإجمالي، والاستثمار، وأن تصدير العمالة سوف يقلل البطالة ويزيد النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الاستثمار، وزيادة الإحتياطيات. كما وجد(العثامنة، 2011) في دراسة له عن إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافد وإمكانية الإحلال بينهما، أن إحلال

العمالة الوافدة لم يعد مجدياً كالسابق بسبب تفوق إنتاجية العامل الوافد على إنتاجية العامل الأردني بعد عام 1995 وبالتالي فإن سياسة الأجور لم تعد فعالة كالسابق.

4.2.2 تقييم عام لأدبيات الدراسة:

على الرغم من وجود بعض الدراسات التي تناولت موضوع النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، إلا أن هذه الدراسات (سويدان، 1993) و(عثامنة، 2003) اعتمدت في تحليل بياناتها على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS)، كما أن الأولى لم تفصل مصادر النمو السكاني، وتستمد هذه الدراسة أهميتها من النموذج المستخدم، وهو نموذجاً قياسياً آنيا والتحليل بطريقة المربعات الصغرى على مرحلتين، كما تم فصل مصادر النمو السكاني إلى نمو طبيعي ونمو غير طبيعي وأثر كل منهما في الطلب على العمالة ورأس المال. كما اختلفت هذه الدراسة عن سابقتها من حيث طول الفترة المستخدمة، والتي امتدت لأربعين عاما، وهو ما يفضي إلى قياس أكثر دقة لأثر النمو السكاني على النمو الاقتصادي.

الفصل الثالث

النمو السكاني وتطور الاقتصاد الأردني

1.3 المقدمة:

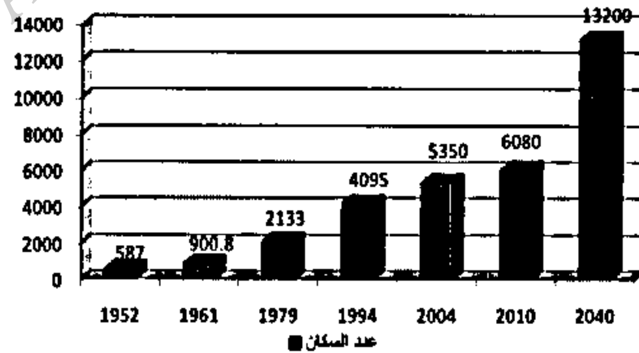
لقد تعرض الأردن خلال فترة الدراسة للعديد من الأزمات التي رفعت معدلات النمو الكلي للسكان، فقد كان للأوضاع السياسية في الدول المجاورة أثر كبير في تغير الوضع السكاني والاقتصادي في الأردن. وفي هذا الفصل سيتم دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى رفع معدلات النمو السكاني والاقتصادي خلال فترة الدراسة.

2.3 التطور التاريخي لحجم سكان الأردن:

لقد بدأ الإهتمام بالموضوع السكاني منذ نشأة الإمارة الأردنية، ويعود أول تقدير لعدد السكان في الأردن إلى عام 1922 والذي تم بأسلوب إحصاء العشائر، حيث قُدر عدد السكان بحوالي ربع مليون نسمة باستثناء العشائر التي تقطن في معان والعقبة التي انضمت إلى المملكة عام 1925، كما قُدر عدد السكان لعام 1928 بحوالي (300-350) ألف نسمة، وبعد الحرب العالمية الثانية بين (375-400) ألف نسمة (المجلس الأعلى للسكان، 2010)، ويظهر الاختلاف الكبير في التقديرات السابقة لعدم دقة التقديرات من جهة وإلى أن جزء من سكان الأردن كان يرتحل من المنطقة إلى الأماكن المجاورة صوب فلسطين أو الشام أو العراق، وهذا ما جعل عدد السكان المقدر ينقص في بعض السنوات، وبالمقابل فقد استقبلت المنطقة سكاناً من تلك الأماكن السابقة الذكر(عثامنة، 2003).

وقد بلغ عدد سكان الأردن في عام 1952 (586.2) ألف نسمة بمعدل نمو سنوي مقداره 7.9% خلال الفترة (1947-1952) والذي كان بمعظمه ناتجاً عن نكبة فلسطين وما تبعها من هجرة قسرية للفلسطينيين إلى الأردن. واستمرت الزيادة السكانية حتى وصل العدد حوالي (900.8) ألف نسمة عام 1961، وفي عام 1970 ارتفع العدد ليصل إلى (1508.2) ألف نسمة وذلك بسبب الهجرة القسرية الثانية جراء حرب حزيران من عام 1967، وفي تعداد عام 1979 بلغ سكان الأردن (2133) ألف نسمة، أما في تعداد 1994 فقد بلغ عدد السكان(4095.6) ألف نسمة وأصبح عدد سكان الأردن (4900) ألف نسمة في عام 1999، وأظهرت البيانات المعدلة لآخر التعددات السكانية في الأردن لعام 2004 أن عدد سكان الأردن بلغ حوالي (5350) ألف نسمة، كما ويقدر عدد سكان المملكة في منتصف عام 2010 بحوالي (6080) ألف نسمة، وبذلك يكون حجم السكان قد ازداد بأكثر من عشرة مرات منذ منتصف القرن الماضي ومن المتوقع أن يتضاعف حجم سكان الأردن ليتجاوز 13 مليون نسمة في مطلع عقد الأربعينات من هذا القرن (الاحصاءات العامة، 2010)، وذلك مبين بالشكل رقم (3-1) التالي:

الشكل رقم (3-1): تطور عدد السكان



المصدر: التعدادت السكانية الأردنية عدا 2010 وهي البيانات المعدلة للتعدادات السكانية للسنوات المذكورة.

ويمكن القول بأن عدد سكان الأردن قد بلغ المليون الأول عام 1964، وجاء المليون الثاني بعد ثلاثة عشر عاماً، وتحقق المليون الثالث في غضون عشر سنوات بعد ذلك، ولكن أضيف

المليون الرابع في غضون ست سنوات أي بحلول عام 1993، والخامس في ثمان سنوات، وجاء المليون السادس الأخير في تسع سنوات أي في عام 2010 (Arjun, 1997) و (Masarweh, 2009).

3.3 النمو السكاني في الأردن :

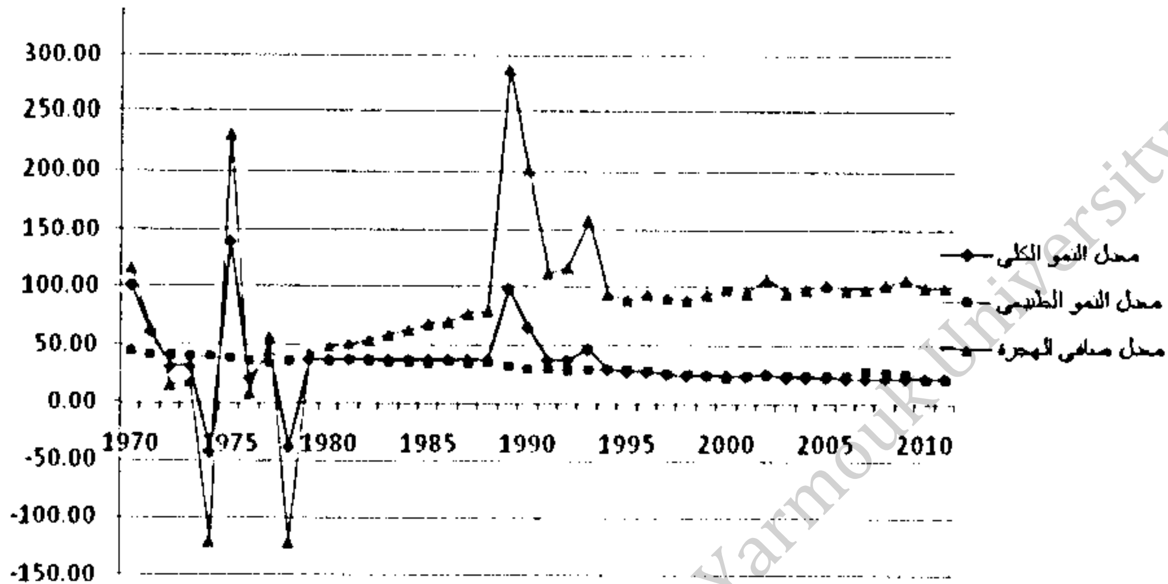
إن من الأسباب المباشرة للتغيرات السكانية: الإنجاب، والوفيات (يسمى الفرق بينهما تغير طبيعي)، وصافي الهجرة الدولية (يسمى التغير غير الطبيعي وهو الفرق بين الهجرة الدولية الوافدة والمغادرة)، يعرف النمو السكاني على أنه حاصل جمع النمو الطبيعي والنمو غير الطبيعي، أما معدل النمو السكاني فيحسب بحاصل طرح عدد السكان للسنة الماضية من عدد السكان للسنة الحالية مقسوماً على عدد السكان منتصف السنة وذلك لكل ألف من السكان. وقد تطورت معدلات النمو السكاني بالأردن مسجلة مستويات عالية جداً للفترتين الأولى (1952-1979) والثانية (1979-1994)، حيث بلغت بالمتوسط 4.8% وذلك بسبب النمو الطبيعي المرتفع الذي يعرّف على أنه الفرق بين عدد المواليد الأحياء وبين عدد الوفيات مقسوماً على عدد سكان البلد عند منتصف السنة وذلك لكل ألف نسمة من السكان، وقد تنامت الزيادة الطبيعية للسكان في الأردن بسبب ارتفاع نسبة المواليد الأحياء الناجمة عن تحسّن الظروف والخدمات الصحيّة، حيث سجل مسح الخصوبة العالمي عام 1976 (7.4مولود)، وأشارت المسوحات الديموغرافية المصاحبة للتعدادات السكانية إلى تغير معدل المواليد الخام في الأردن، وهو عبارة عن عدد المواليد في السنة لكل ألف نسمة من السكان، فقد كان قريباً من خمسين لكل ألف نسمة من السكان حتى منتصف السبعينات، ثم أخذ بالإنخفاض ليستقر عند حوالي 30 في السنوات الأخيرة ويعتبر هذا المستوى مرتفعاً إذ يعادل ثلاث مرات مستواه بالدول المتقدمة. وانخفض معدل الإنجاب الكلي المتوقع من 5.6 إلى أن

استقر عند 3.8 مواليد للمرأة الواحدة في العقد الأخير (وهو متوسط عدد المواليد الذي ستنجبه المرأة الواحدة خلال حياتها كلها إن هي سارت في سلوكها الإنجابي وفقاً لمعدلات الإنجاب الحالية حسب العمر).

إلا أن انخفاض معدلات الإنجاب لايعني بالضرورة انخفاض عدد الولادات السنوية، بل على العكس فإن السجلات الرسمية لدائرة الأحوال المدنية تشير إلى تزايد عدد الولادات السنوية المسجلة لكل عام، رغم انخفاض معدلات الإنجاب، ويعود السبب وراء ذلك إلى أن القاعدة السكانية من الفتيات والنساء في سن الإنجاب أصبحت أكثر اتساعاً (المجلس الأعلى للسكان، 2010).

كما يقاس أيضاً المعدل العام للوفاة الخام بعدد الوفيات في سنة ما لكل ألف نسمة من السكان وينعكس على العمر المتوقع عند الولادة، وقد شهد معدل الوفاة انخفاضاً في الأردن من 20 بالألف في مطلع الخمسينات إلى 14 بالألف في منتصف السبعينات، وإلى أقل من 10 بالألف في منتصف الثمانينات، الأمر الذي أبقى معدل الزيادة الطبيعية مرتفعاً رغم ما حصل من انخفاض في معدل المواليد، حيث أسهم التقدم الإجتماعي والاقتصادي في الأردن في إحداث تحسن في مؤشرا الوفاة والصحة. ويعود ذلك إلى الهجرة القسرية من فلسطين التي ترتبت على النكبة الفلسطينية عام 1948 وحرب حزيران عام 1967 للفترة الأولى، أما الفترة الثانية فسجلت 4.4%، وذلك بسبب النمو غير الطبيعي (صافي الهجرة)، حيث كانت هجرات من لبنان ومن الخليج بسبب حرب الخليج الأولى، والشكل رقم (3–2) يبين تطور معدلات النمو السكاني خلال فترة الدراسة بالمقارنة مع النمو الطبيعي والنمو غير الطبيعي للسكان.

الشكل رقم (3-2): تطور معدلات النمو السكاني والنمو الطبيعي والنمو غير الطبيعي



المصدر : إعدد الباحث بالاعتماد على نتائج التعداد العام للسكان والمساكن للسنوت 1961، و1979، و1994، و2004.

في حين نجد تراجعاً واضحاً في معدل النمو السكاني السنوي الى 2.4% للفترة (1994-2004)، ويعود ذلك أن هذه الفترة لم تشهد أي هجرة قسرية إلى الأردن رغم قيام حرب الخليج الثالثة بالإضافة إلى تطور الأوضاع الصحية الذي يؤدي إلى إنخفاض مستوى الوفيات وتحسن الوضع المعيشي للسكان، وكذلك تحسن المستوى التعليمي الذي يؤدي إلى انخفاض معدل الولادات الخام بسبب تأخر سن الزواج.

ثم جاء نزوح العراقيين تدريجياً إلى الأردن بعد انهيار النظام السياسي في العراق في ربيع عام 2003 واضطراب الأمن بعد ذلك، والآن نزوح السوريين إلى الأردن بسبب توتر الأوضاع في سوريا إلا أنه لا توجد إحصائيات رسمية بعد عن عدد النازحين.

وبالرغم من انخفاض معدل النمو السكاني إلى (2.2%) لعام 2010 إلا أنه مازال مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة، إذ سيؤدي استمراره على هذه الحال إلى تضاعف عدد السكان في غضون 29 عاماً (المجلس الأعلى للسكان، 2010).

ولقد أسهم تحسن الأحوال المعيشية العامة للسكان والذي تمثل في إنتشار التعليم وتحسن المسكن، ومياه الشرب، والدخل، والخدمات الصحية الوقائية والعلاجية في الانخفاض الذي عرفه معدل الوفاة في الأردن، كما أن التركيب العمري الفتي للسكان كان عاملاً آخر في هذا الإنخفاض (المجلس الأعلى للسكان، 2010).

4.3 هجرة العمالة إلى الأردن:

من الهجرات أيضاً التي أثرت على النمو السكاني في الأردن بشكل ملحوظ هجرة العمالة إلى الأردن (العمالة الوافدة)، حيث بدأت هذه الهجرة منذ عام 1973 بشكل تزامن مع ارتفاع الدخل القومي، وبالتالي ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة خارجياً وداخلياً. فارتفع عدد العمال الوافدين إلى المملكة والمسجلين من (376) عاملاً عام 1973 إلى (303.3) آلاف عامل عام 2008، أي بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 28.4%، وارتفع عام 2009 إلى (335.707) آلاف عامل أي بمعدل نمو سنوي 10.7% عن عام 2008. ويشكل الذكور النسبة الأكبر من العمالة الوافدة، حيث تصل هذه النسبة حوالي 83.6%.

ومن خصائص هذه العمالة :

1. تدني المستوى التعليمي، فأغلب هذه العمالة يحملون درجة علمية أقل من الثانوية العامة.

2. تشكل العمالة العربية النسبة الأكبر من هذه العمالة، حيث بلغت حوالي 73.4% من العمالة الوافدة لعام 2009.

3. تتوزع العمالة الوافدة في كافة القطاعات الاقتصادية، لكنها تتركز في قطاع الخدمات الشخصية (25.56%)، وقطاع الصناعة التحويلية (19.93%)، وقطاع التجارة والمطاعم والفنادق (13.48%)، وقطاع الزراعة (26.74%).

وتزاحم العمالة الوافدة العمالة المحلية، حيث تتشابه خصائص العمالة الوافدة العمالة المحلية العاطلة عن العمل، إلا أن بعض الأبحاث أثبتت أن إنتاجية العامل الوافد أكبر من إنتاجية العامل المحلي، وأنه من الصعب إحلال العمالة المحلية بدل العمالة الوافدة (وزارة العمل، أعداد مختلفة).

وقد تطورت تحويلات العاملين من 6.8 مليون دينار أردني عام 1976 إلى 295.3 مليون دينار عام 2008، بمعدل نمو سنوي 17%. وللتعرف على متوسط تحويلات العاملين نقسم حجم تحويلات العاملين على عدد العمالة الوافدة، حيث تشير البيانات إلى أن تحويلات العاملين لكل عامل إنخفضت في السنوات التي كان فيها معدل النمو السنوي في حجم العمالة الوافدة أعلى من النمو في تحويلاتهم. وقد تراوح معدل تحويلات العامل الوافد الواحد خلال الفترة (1973- 2009) بين (263-1541) دينار، ويجدر الإشارة إلى ان الميل الحدي للإدخار لدى العمالة الوافدة مرتفع مما ينعكس سلباً على الاقتصاد الأردني (Magableh, 2010).

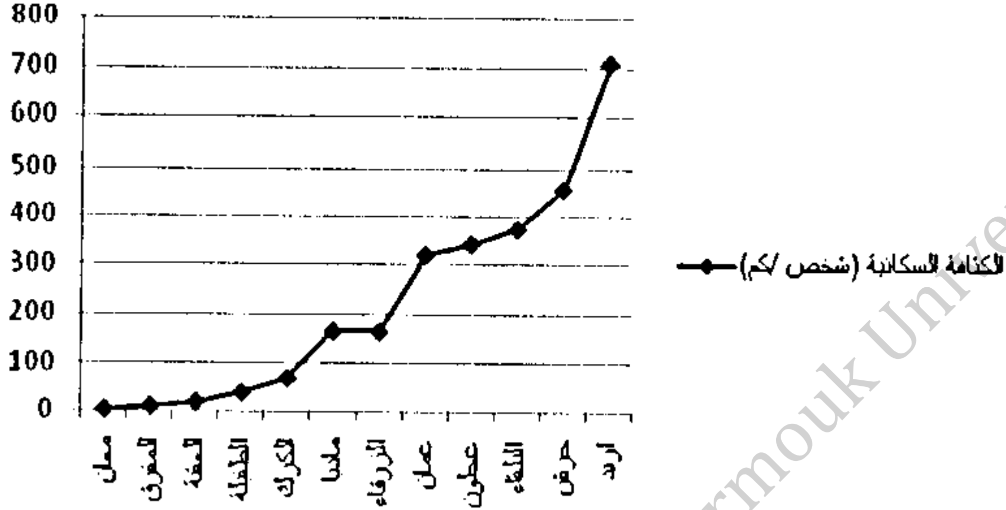
5.3 الكثافة السكانية :

تعرّف الكثافة السكانية بأنها عدد السكان لكل كم مربع واحد، وفي الأردن ازدادت الكثافة السكانية بشكل متسارع نتيجةً للنمو السكاني المطرد (عثامنة، 1996).

الكثافة السكانية حسب التقسيمات الادارية والإقليم والمحافظة:

يتوزع سكان الأردن على أكثر من 1000 تجمّع سكاني حضري وريفي، منها 82.6% حضر، والباقي مناطق ريفية. وتنقسم المملكة إدارياً إلى 12 محافظة، ويتركّز حوالي 71% من السكان في ثلاث محافظات هي العاصمة والزرقاء واربد. وتبلغ الكثافة السكانية للمملكة بشكل عام 67 شخصاً لكل كيلو متر مربع عام 2009، مرتفعة من 47 عام 1994 بسبب النمو السكاني. وتوجد أعلى كثافة سكانية في محافظة اربد والبالغة (677 شخصاً/كم^2)، وجرش (438 شخصاً/كم^2)، في حين أن أقل الكثافات هي في محافظات معان (3 أشخاص /كم^2)، والمفرق (11 شخصاً /كم^2)، والعقبة (19 شخصاً /كم^2) (الإحصاءات العامة، أعداد مختلفة). والشكل رقم (3-4) يوضح الكثافة السكانية وتوزيعها على محافظات المملكة لعام 2011 بدءاً من المحافظات الأقل كثافة سكانية وهي محافظة معان إلى المحافظة الأعلى كثافة سكانية وهي محافظة إربد.

الشكل رقم (3-3): الكثافة السكانية (شخص/كم^2) لعام 2011



المصدر إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات من الإحصاءات العامة ، الأردن بالأرقام 2011

ويتصف التوزيع السكاني في الأردن بدرجة عالية جداً من عدم التوازن، سواء بين المحافظات أو بين الحضر والريف كما نلاحظ في الرسم البياني. واستمر التباين الجغرافي في توزيع السكان عبر الزمن بشكل لا يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية، والبيئية، والأهداف التنموية، فنلاحظ أن جنوب الأردن مازال يحظى بتسعة بالمئة فقط من سكان الأردن رغم أنه يشكل 51% من مساحة المملكة، ويحتوي على الثروات الطبيعية والاقتصادية للأردن. بينما يزدحم السكان في إقليم الوسط (63% من السكان على 16% من المساحة)، ويترتَّب على ذلك كلفة بيئية واقتصادية كبيرة (المجلس الأعلى للسكان، 2010). حيث عمدت الحكومة إلى وضع سياسات لتشجيع المواطنين على الإقامة في المحافظات ذات الكثافة السكانية المنخفضة وخاصةً في محافظات الجنوب، كما عملت توزيع الخدمات الصحية والتعليمية على جميع المحافظات.

6.3 نظرية الإنتقال الديموغرافي والفرصة السكانية :

ويقصد بنظرية الإنتقال الديموغرافي أن تغيراً يطرأ على الوضع الثابت (أي عندما يكون معدل النمو السكاني صفراً) إلى وضع آخر إما بالزيادة أو النقصان. وقبل حدوث الإنتقال يكون المجتمع في الطور البدائي حيث تكون معدلات الإنجاب والوفيات مرتفعةً، ثم في المراحل المتوسطة يكون المجتمع في الدور الإنتقالي، حيث تنخفض معدلات الوفاة يليها إنخفاض معدلات الإنجاب. وبعد انتهاء المرحلة الإنتقالية، تتساوى معدلات الإنجاب، ومعدلات الوفاة مرة أخرى، حيث تكون هذه المعدلات منخفضة بشكل عام (Thomlinson, 1976). إن الإنتقال الديموغرافي والإنخفاض الحاد في معدلات الإنجاب والوفاة يؤدي إلى ما يسمى بالفرصة السكانية، حيث تكون الفرصة كبيرة لتزايد السكان في الأعمار المتوسطة والتي ينظر إليها كأعمار للفئة المولدة للمنتجين اقتصادياً أو النشيطين اقتصادياً، فعندما يكون التغير جوهرياً، يكون التزايد في فئة االسكان النشيطين اقتصادياً كبير؛ نتيجةً لزيادة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، مما يساهم في خفض نسبة المعالين ديموغرافياً (مجموع السكان صغار السن الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة، والسكان الذين تزيد أعمارهم عن 65 سنة مقسوماً على عدد السكان في الأعمار المنتجة). بالتالي تخفض كل أسرة من نفقاتها على احتياجات صغار السن من غذاء وصحة وتعليم، مما يمكنها من تخصيص جزء من الدخل للعناصر الإنتاجية مثل الادخار، والاستثمار لتحسين الظروف المعيشية لأفرادها. ومن المتوقع أن يشهد الأردن تغيراً جوهرياً في أوضاعه الديموغرافية، بناءً على تطور العناصر الديموغرافية في العقود السابقة، مما سيؤدي إلى تغيرات جوهرية تدريجية في حجم السكان وتركيبهم العمري، مما سيؤثر مباشرة على النمو الاقتصادي، وحجم الطلب العام وعلى الإنفاق الحكومي (المجلس الأعلى للسكان، 2010). ويجب اتخاذ التدابير اللازمة من أجل الاستفادة

من الفرصة السكانية المتوقعة، حيث يتم ذلك بزيادة الإستثمار، لتوفير سوق عمل يستوعب الزيادة في الأيدي العاملة المتأتية من التحول الديموغرافي.

7.3 الجهات الوطنية المعنية بالسكان :

يعود اهتمام الحكومة الأردنية بالمسائل السكانية الى عام 1973 عندما شُكلت اللجنة الوطنية للسكان برئاسة وزير العمل. وفي عام 1988 تم إحياء اللجنة من جديد وأنشأت لها أمانة عامة استضافها الصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية. وكان من بواكير عمل اللجنة تنظيم مؤتمر سكاني وطني عام 1990، ووضع البرنامج الوطني للمباعدة بين المواليد عام 1993، وإعداد التقرير الوطني الذي قدمه الوفد الأردني إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي انعقد بالقاهرة عام 1994. وتأكيداً على أهمية العلاقة بين القضايا السكانية والتنمية تم رفع مستوى الإهتمام السياسي بهذه القضايا فتأسس المجلس الأعلى للسكان في الأردن عام 2002. ومن مهام المجلس أن يكون مرجعاً لكافة القضايا السكانية المتعلقة بالتنمية بالتنسيق مع المعنيين لوضع السياسات والاستراتيجيات وخطط العمل، ومتابعة وتقييم تنفيذها، وتزويدهم بالمعلومات المتعلقة بها، والمبادرة إلى كسب التأييد ونشر الوعي حولها(المجلس الأعلى للسكان، 2010).

8.3 الاقتصاد الأردني:

1.8.3 المقدمة

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصادات صغيرة الحجم، ويعود ذلك لقلة عدد السكان مقارنةً ببعض الدول العربية، وكذلك بسبب انخفاض مستويات الدخول الحقيقية مما يقلل من فرصة الإستفادة من اقتصاديات الحجم الكبير، وفيما يلي تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الأردنية للفترة (1970-2010). حيث يعتبر الاقتصاد الأردني اقتصاداً خدماتياً، فتتراوح نسبته من الناتج المحلي الإجمالي 67.4 %، وتشكل القطاعات السلعية (الصناعة، والزراعة، والبناء والتشييد) ما نسبته 32.6%؛ وذلك بسبب ضيق القاعدة الإنتاجية، وسوء توزيع الإستثمارات المحلية والأجنبية، وتوجه القطاع الخاص نحو القطاعات الخدمية الأكثر ربحية، بالإضافة إلى محدودية الأراضي الزراعية (7.8%)، ومحدودية المواد الأولية. كما يتصف الاقتصاد الأردني بأنه اقتصاد منفتح على العالم الخارجي، ويتضح ذلك من حجم التجارة الخارجية، وحجم التدفقات الداخلة والخارجة في ميزان المدفوعات. كما يعاني الاقتصاد الأردني من التبعية الاقتصادية، وتظهر هذه التبعية من حجم الاعتماد على المساعدات الخارجية، والمنح والقروض. بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية في تركيبة معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويظهر ذلك جلياً في عجز الموازنة العامة للدولة، وعجز الميزان التجاري (حمارنة، 1994) و(Magableh, 2009). كما ويعتمد ميزان المدفوعات الأردني على حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى إمكانية اعتبار تحويلات العاملين كأحد عناصر الإنتاج نظراً لدورها في زيادة التكوين الرأسمالي الإجمالي، وتشير دراسة(Magableh *et.al*, 2010) إلى أن زيادة تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.22% مع بقاء العوامل

الأخرى ثابتة، وهذا يؤكد الدور الإيجابي الذي تلعبه هذه التحويلات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.8.3 النمو الاقتصادي في الأردن:

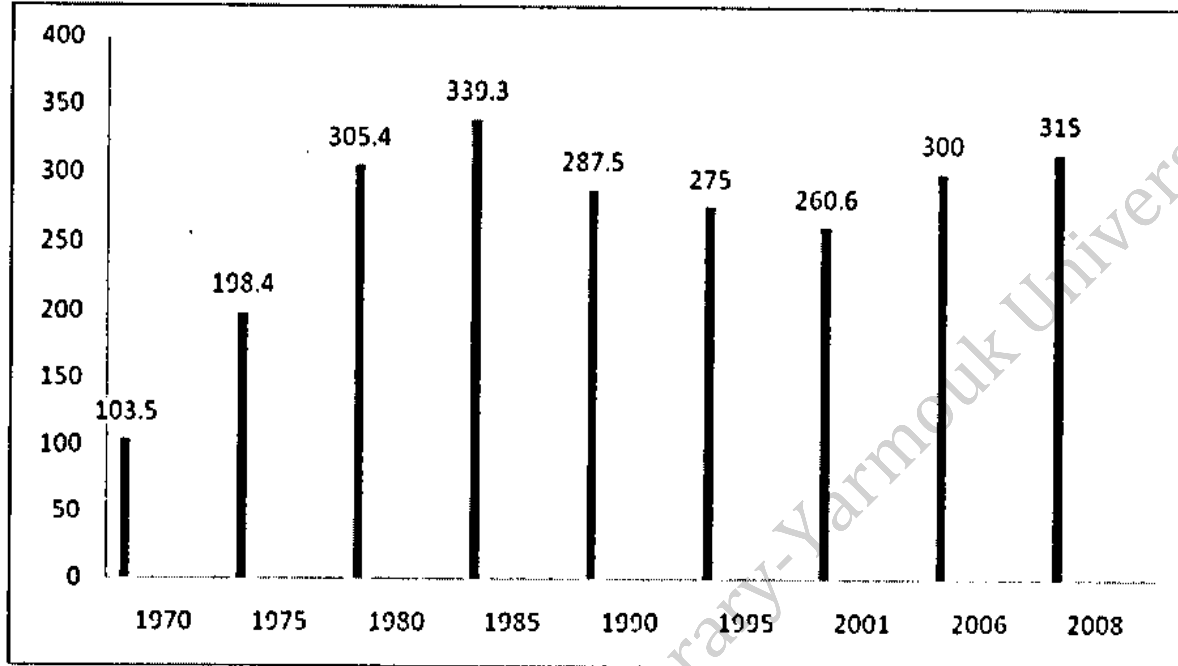
يشير النمو الاقتصادي إلى الزيادة في إنتاج متغير ما أو قطاع معين من السلع والخدمات مع الزمن، وقد يحدث ذلك بعدة أساليب كتحسين نوعية الإنتاج، أو زيادة الموارد الإنتاجية، أو التطور التكنولوجي (Todaro, 1989). كما يعبر عن النمو الاقتصادي بالزيادة المستمرة في الناتج المحلي الإجمالي حيث يمثل المقياس الرئيسي لحجم النشاط و الأداء الاقتصادي، الذي تطور إيجابياً في الأردن خلال فترة الدراسة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن معظم القطاعات حققت معدلات نمو موجبة، متأثره بالأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية وفيما يلي تبيان لمراحل النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

شهد الأردن تطوراً ملحوظاً في اقتصاده للفترة (1974-1981)، حيث حقق معدلات نمو عالية جداً بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، واستفاد الأردن من هذا الارتفاع بشكل كبير يماثل استفادة بعض دول النفط، فبارتفاع أسعار النفط ارتفعت معدلات النمو في الدول الخليجية النفطية مما أدى إلى قيام ثورة عمرانية واسعة في تلك البلاد، وبما أنها لا تملك الطاقات البشرية من أيدي عاملة لمواكبة هذا التطور الاقتصادي، فقد انتقل العديد من أبناء الأردن للعمل في هذه الدول، ثم أصبحت حوالاتهم تتدفق إلى الأردن بشكل مطرد مما ساهم في رفع مستوى دخل الفرد الأردني السنوي. بالإضافة إلى ما سبق، فإن ارتفاع اسعار النفط أدى إلى زيادة مدخلات الاقتصادات العربية النفطية، مما أدى ألى زيادة حجم المساعدات العربية للأردن. كما أن الحرب اللبنانية الأهلية التي اندلعت منذ منتصف السبعينات أثرت في

الاقتصاد اللبناني الذي كان يستقطب العديد من الإستثمارات، حيث بدأت هذه الإستثمارات بالهروب منه إلى مراكز شرق أوسطية أكثر أمناً مثل قبرص واليونان والأردن. إلا أن القليل من هذه الإستثمارات استقرت بالأردن. كما أثرت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980 كثيراً على الاقتصاد الأردني، ولكن هذا التأثير انحسرت فاعليته وفعاليته على الفترة (1981-1983) (العجلوني، 1994). إلا أن أزمة الكساد العالمي في بداية الثمانينات، وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط أثرت سلباً على الاقتصاد الأردني، حيث انخفضت تحويلات العاملين في دول الخليج، كما انخفض حجم المساعدات الاقتصادية بشكل عام والمساعدات العربية بشكل خاص، وبالرغم من ذلك حقق الأردن ميزةً نسبيةً في عمالته المؤهلة والمدربة والمتعلمة في تصديرها إلى دول الخليج، ولقد شهد التركيب العمري للسكان تغيراً في العقود الثلاثة الماضية. ويعتبر المجتمع الأردني مجتمع فتي تزداد فيه الأيدي العاملة، حيث ارتفع عدد العاملين في الخارج الى 339.3 ألف عامل في عام 1985، وقد أتاح خروج مئات الآلاف من الأيدي العاملة للعمل خارج الأردن توفير فرص عمل للأردنيين في داخل الأردن، مما أدى إلى تقليل معدل البطالة. كما أثرت تحويلات الأردنيين في الخارج في زيادة الاستثمار (التكوين الرأسمالي)، وقد اثبتت دراسة (الطلافحة، 1989) أن هذه سياسة مجدية بحيث أن تحويلات الأردنيين بالخارج فاقت مثيلاتها من تحويلات العمالة الوافدة، إلا أن هذه الحولات لها تأثير طفيف على الاستثمارات وذلك لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى المواطن الأردني، ويبين الشكل رقم (5-4) تطور عدد العاملين الأردنيين في الخارج من عام (1970 إلى 2008):

الشكل رقم (3-4): تطور عدد العاملين الأردنيين في الخارج للسنوات (1970-2008)

بالألف



المصدر: تقرير حالة سكان الأردن، 2010

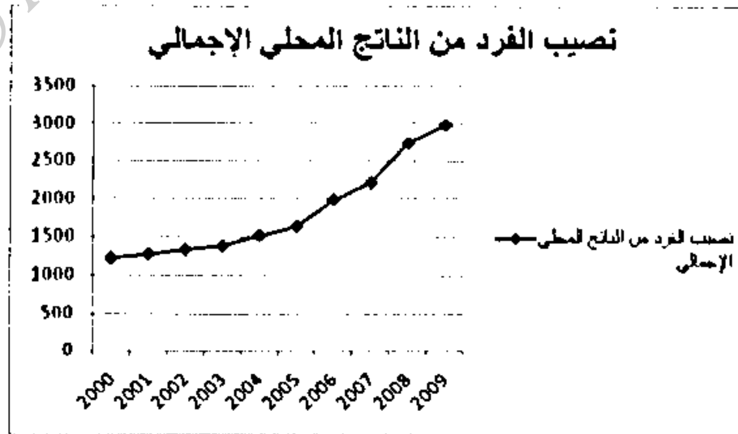
إلا أن الاقتصاد الأردني فقد الكثير من الميزات التي كان يتمتع بها في أزمة الخليج الأولى والثانية، حيث أدت هاتان الأزمتان إلى تراجع عدد العاملين في دول الخليج وبالتالي إلى تراجع حوالات العاملين في الخارج، وذلك بسبب عودة 300 ألف مواطن أردني يعملون في دول الخليج، شكلت تحويلاتهم 17% من الناتج المحلي الإجمالي (Magableh *et. al*, 2010).

كما فقد الأردن أهم أسواقه التصديرية في تلك الفترة والمتمثلة في السعودية والعراق والكويت، وانخفضت المساعدات المالية العربية في فترة الأزمة مما زاد الفجوة التمويلية الخارجية، الأمر الذي دفع الأردن إلى اللجوء إلى مصادر تمويلية أخرى ذات كلفة عالية. أما الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة فحقق نمواً واضحاً خلال الفترة (2000–2009)، حيث ارتفع

من5418.7 مليون دينار عام 2000 إلى 9514.4 مليون دينار عام 2009 بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه 6.5 %. أما متوسط معدل النمو السنوي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقارنةً مع نظيره في الناتج المحلي خلال نفس الفترة، فقد بلغ 11.07 % حيث ارتفع من 598.5 مليون دينار عام2000 إلى 17815.6 مليون دينار عام 2009. كما تأثر الاقتصاد الأردني، بالاضطراب السياسي الذي تعيشه المنطقة (بعض الدول العربية)، وتواصل الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، هذا إلى جنب الارتفاع العالمي الذي شهدته أسعار السلع الغذائية الأساسية. حيث ارتفع النمو الحقيقي 2.3 % خلال عام 2010. ولا يزال هذا النمو دون المستوى إذا ما قورن في النمو الذي تحقق في العشر سنوات السابقة. ويعزى ارتفاع متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي بالأسعار الجارية مقارنة مع نظيره في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى تطورات المستوى العام للأسعار مقاساً بمخفض الناتج المحلي الإجمالي، والرقم القياسي لأسعار المستهلك. حيث كان معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال الأعوام (2000-2002) دون مستوى 1.8%، لكنه بعد ذلك بدأ بالإرتفاع من 2.3% عام 2003 إلى 14 % عام 2008 ليعاود الإنخفاض إلى 5% في عام 2010 أما معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في مخفض الناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد نفس مسار التغير، حيث ارتفع من 2.1 % عام 2003 إلى 15.9% عام 2008 ليعاود الإنخفاض إلى 5.1% عام 2009 (البنك المركزي الأردني، تقارير عدة سنوات). ويؤدي ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى خلق أعباء جديدة على تكاليف المعيشة للمواطنين خصوصاً ذوي الدخول المتوسطة والمنخفضة، كما يؤدي التضخم إلى إضعاف ثقة الأفراد في العملة المالية وإضعاف الحافز والقدرة على الادخار، فعند ارتفاع الأسعار تفقد العملة المحلية وظيفتها كمخزن للقيمة بسبب تأثيرها على

القوة الشرائية، ويزداد التفضيل السلعي على التفضيل النقدي (Gordon, 2007). أي الاحتفاظ بالسلع بدلاً من النقود. وقد ساهم في رفع معدلات التضخم في السنوات الاخيرة، زيادة نسبة الضرائب، خصوصاً ضريبة المبيعات التي تشكل 16 % من قيمة السلع والخدمات التي يستهلكها المواطنون. كما يؤثر التضخم على ميزان المدفوعات، حيث ينعكس ارتفاع الأسعار المحلية على أسعار السلع المصدرة، فتقل قدرتها التنافسية مقابل السلع الأجنبية، مما يؤدي إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري. ولتوضيح العلاقة بين السكان، والمتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن ذلك يتطلب عدم تجاهل معدل النمو السكاني خلال هذه الفترة، فقد ارتفع عدد السكان من 4.857 مليون نسمة عام 2000 إلى 5.98 مليون نسمة إلى6.113 مليون نسمة عام 2010. وتساهم التطورات التي شهدها الإنتاج وعدد السكان في تفسير تطورات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، حيث نحصل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان في منتصف العام. والشكل رقم (3-4) يبين لنا تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2000-2009)

شكل رقم (3-4)



المصدر: البنك المركزي الأردني، التقارير السنوية(2000-2009)

نلاحظ من الشكل السابق تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية، حيث سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 2008 أعلى معدل نمو فبلغ 23.8%.

3.8.3 التغيرات الهيكلية في سوق العمل الأردني:

يرتبط النمو السكاني والتركيب العمري للسكان بعلاقة وثيقة بسوق العمل، حيث أن النمو في عدد السكان إذا كان سببه النمو الطبيعي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بالتالي يرتفع الطلب على الأيدي العاملة، وإذا كان النمو السكاني بسبب صافي الهجرة، فهذا يعتمد على التركيب العمري للمهاجرين، فإذا كانوا في عمر النشيطين اقتصادياً، فذلك سيؤدي إلى زيادة عرض القوى العاملة. إلا أنه ليس بالضرورة أن ينعكس ذلك إيجابياً على الاقتصاد الوطني، خصوصاً إذا كانت هذه الزيادة في أنشطة إقتصادية تتميز بتدني الإنتاجية، ويعكس توزيع المشتغلين حسب الأنشطة الاقتصادية درجة التقدم الاقتصادي للدول، فكلما كان الاقتصاد أكثر تقدماً كلما تنوعت الأنشطة الاقتصادية. ويبين الجدول رقم (3-2) التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين حسب النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم (3-2): التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين حسب النشاط الاقتصادي للسنوات (1993-2003-2008-2011)

النشاط الاقتصادي	1993	2003	2008	2011
الزراعة والصيد والحراجة وصيد السمك	4.9	3.6	2.0	1.7
التعدين واستغلال المحاجر	1.6	1.3	1.3	0.9
الصناعة التحويلية	12.0	12.4	10	10.2
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	1.7	1.7	1.6	1.1
الإنشاءات	6.5	6.4	6.4	6.0
تجارة الجملة والتجزئة	17.4	17.8	16.6	15.4
الفنادق والمطاعم	2.1	2.5	2.3	2.4
النقل والتخزين والاتصالات	9.6	10.0	9.2	9.6
الوساطة المالية	1.8	1.8	2.2	2.0
الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة المشاريع التجارية	3.1	3.5	4.4	3.2
الإدارة العامة والدفاع، والضمان الاجتماعي الإجباري	17.0	16.6	20.0	24.8
التعليم	11.9	11.7	12.0	12.8
الصحة والعمل الاجتماعي	4.5	4.7	5.1	5.0
الأنشطة الخدمية والمجتمعية والاجتماعية والشخصية	5.3	5.6	6.0	3.0
الأسر الخاصة التي تعين أفراد لأداء الأعمال المنزلية	0.2	0.4	0.3	0.5
المنظمات والهيئات غير الإقليمية	0.3	0.3	0.2	0.3

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة، التقارير السنوية للسنوات 2008، و2009، و2010، و2011.

يشير الجدول السابق إلى أن أعلى نسبة من القوى العاملة حسب القطاع الاقتصادي هي نسبة العاملين في الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي الإجباري، حيث ارتفعت النسبة

من (17%) عام 1993 إلى (24.8%) عام 2011، وتلتها نسبة تجارة الجملة والتجزئة التي انخفضت من (17.4%) عام 1993 إلى (15.4%) عام 2011. ونلاحظ انخفاض نسبة المشتغلين الأردنيين في المهن الزراعية إلى أقل من النصف، وذلك بانخفاضها من (4.9%) عام 1993 إلى (1.7%) عام 2011، ويعزى سبب تراجع النشاط الزراعي إلى زياد التصحر الزحف العمراني وشح المياه، حيث انتقلت هذه العمالة من القطاع الزراعي للعمل في قطاعات اخرى تتميز بأجور أعلى. وكانت أقل نسبة هي (0.3%) لنسب العاملين في المنظمات والهيئات غير الإقليمية.

الفصل الرابع

تحليل أثر النمو السكاني والهجرات على النمو الاقتصادي في الأردن

1.4 المقدمة:

يستعرض هذا الفصل في محتواه المنهجية المستخدمة، وذلك بدءًا في استعراض النموذج القياسي المتبع بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة وتعريف المتغيرات، والتحليل القياسي لأثر النمو السكاني الكلي بشقيه النمو الطبيعي والنمو غير الطبيعي (الهجرات) على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (1970-2010)، واتجاه العلاقة بين هذه المتغيرات، بغية تحقيق أهداف الدراسة.

2.4 النموذج القياسي :

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، ولاختبار فرضياتها تم بناء نموذج قياسي كلي آني (Simultaneous Marco- Econometric Model) لبيان تأثير النمو السكاني الكلي بشقيه الطبيعي والهجرات على المتغيرات الاقتصادية الكلية الخاصة بجانب العرض في الأردن وذلك خلال الفترة (1970-2010)، حيث يتكون هذا النموذج من ثلاث معادلات سلوكية؛ اشتملت على عشرة متغيرات منها ثلاثة متغيرات داخلية وسبعة متغيرات خارجية.

1.2.4 دالة الإنتاج Production Function :

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن حجم الإنتاج (Q) يتحدد بمتغيري العمالة (L) ورأس المال (K) (IMF, 1983)، (Mckinnon, 1973):

$$Q = F(K, L) \qquad (1)$$

وذلك استناداً إلى دالة كوب- دوغلاس (Cobb-Douglas) للإنتاج، والتي تعتبر من أشهر أشكال دوال الإنتاج ذات الاستخدام الشائع والتي استخدمها الاقتصاديون كمثال لدالة الإنتاج المتجانسة، حيث تأخذ هذه الدالة الصيغة التالية:

$$Q = A\,L^{\alpha}K^{\beta} \qquad (2)$$

وتشير النظرية الإقتصادية إلى أن النمو االاقتصادي يحدث بسبب الزيادة الحقيقية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وتحقيقاً للهدف الرئيسي للدراسة فقد عمدت بعض الدراسات، مثل دراسة (سويدان،1993) ودراسة (عثامنة، 2003)، إلى إضافة مصدر آخر للنمو الاقتصادي وهو متغير السكان (Pop) إلى الدالة السابقة، حيث يساهم في النمو الاقتصادي من جانبين، الأول: من جانب الطلب، إذ أن زيادة الدخل الفردي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الاستثمار في مجمل القطاعات الاقتصادية وزيادة الطلب على قوة العمل، كما أن زيادة الطلب تخلق طلباً جديداً على السلع والخدمات، مما يستلزم زيادة الإنتاجية لتغطية الطلب المتزايد، وهذا يوفر فرص عمل إضافية في الاقتصاد، والثاني: من جانب العرض، إذ إن زيادة السكان سوف تزيد عرض القوى العاملة في المدى الطويل ويساعد على انخفاض الأجور وتكاليف الإنتاج (هاجن، 1988).

بالتالي تصبح دالة الإنتاج:

$$GDP = A\, L^{\alpha} K^{\beta} Pop^{\gamma} \qquad (3)$$

ولأن عنصر العمل يعد مكوناً مهماً للسكان، فقد تم استثناء عنصر العمل (L) من السكان؛ وذلك تجنباً لإحتمال حدوث مشكلة الارتباط الداخلي المتعدد (Multicollinearity) عند عملية التقدير، ولغاية تقدير مرونات دالة الإنتاج، فقد أخذت الصيغة اللوغارتمية لها، فأصبحت على شكل المعادلة التالية:

$$LogGDP_t = Log\alpha_0 + \alpha_1 LogL_t + \alpha_2 LogK_t + \alpha_3 LogPop_t + \varepsilon_t ....(4)$$

حيث تمثل

GDP_t : النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

L_t : النمو في حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني.

K_t : النمو في حجم رأس المال في الاقتصاد الأردني، وتم تقديره بطريقة ICOR.

Pop_t : النمو في عدد سكان الأردن مستثنى منه حجم القوى العاملة.

ε_t : متغير الخطأ العشوائي.

α_3، α_2، α_1 : تمثل المرونات المقدرة لكل من عنصر العمل ورأس المال والسكان.

وبالنسبة لمتغيرات الدراسة فان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPt: Real Gross Domestic Product) هو مؤشر يستخدم لقياس مستوى النمو الاقتصادي، حيث يعرف على أنه مجموع إجمالي القيمة المضافة المحققة من طرف جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أية ضرائب على المنتجات ناقص أية إعانات غير مشمولة في قيمة هذه المنتجات (Dornbush *et.al.*, 2008).

وقد تمّ احتساب رأس المال (K_t) في الاقتصاد الأردني باستخدام طريقة نسبة راس المال إلى الإنتاج (Incremental Capital – Output Ratio) المعروفة بـ (ICOR)، وتُحسب هذه النسبة بقسمة مجموع صافي التكوين الرأسمالي الإجمالي الحقيقي خلال فترة الدراسة على الفرق في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين السنة الأخيرة للدراسة وبين سنتها الأولى، ومن ثمّ ضرب هذه النسبة في الناتج المحلي الإجمالي للسنة الأولى فينتج رأس المال المقدر في الاقتصاد لها، وبإضافة صافي التكوين الرأسمالي للسنة الأولى على رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة الثانية، وتستمر العملية بإضافة صافي التكوين الرأسمالي لأي سنة إلى رأسمالها المقدر ينتج رأس المال المقدر في السنة اللاحقة، وهكذا (Hammad, 1986). وسيتم تقدير المعادلة رقم (4) ثلاثة مرات، باستخدام طريقة الانحدار الخطي المتعدد على مرحلتين (Two Stages Least Sqares)، بحيث نستعيض عن معدل النمو الكلي للسكان مرة بمعدل النمو الطبيعي للسكان (N_t) ومرة بمعدل النمو غير طبيعي (صافي الهجرة) (M_t). ويمكن صياغة ذلك رياضياً على النحو التالي:

$$P_2 = P_1 + (B-D) + (M-E) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (5)$$

حيث تشير:

P_2, P_1 : إلى عدد السكان في سنتين متتاليتين أو تعدادين سكانيين متتاليين.

M : إلى عدد الوافدين إلى البلد خلال الفترة.

E : إلى عدد النازحين الخارجين من البلد خلال الفترة.

B : إلى عدد المواليد خلال الفترة.

D : إلى عدد الوفيات خلال الفترة.

ولإيجاد معدل النمو الكلي للسكان نعيد ترتيب المعادلة:

$$P2 - P1 = (B-D) + (M-E) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

وبقسمة طرفي المعادلة على عدد السكان عند منتصف السنة P تلافياً لمشكلة السنة المرجعية، ويحسب عدد السكان عند منتصف السنة بواسطة الوسط الهندسي لسكان السنتين الحالية والسابقة، وهو قيمة الجذر التربيعي لحاصل ضرب عدد سكان كل منهما ينتج:

$$\frac{P2-P1}{P} = \frac{(B-D)}{P} + \frac{(I-E)}{P} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

إذ يمثل الطرف الأيسر من المعادلة معدل النمو الكلي للسكان وهو يساوي معدل النمو الطبيعي للسكان ($\frac{(B-D)}{P}$) مضافاً إليه معدل النمو غير الطبيعي ($\frac{(I-E)}{P}$) الناجمة عن الهجرة (عثامنة،2003)، بالتالي ستقدر المعادلة رقم (4) ثلاثة مرات، مرة بإضافة النمو الكلي في عدد السكان (Pop_t) ، ومرة بإضافة النمو الطبيعي للسكان (N_t)، ومرة بإضافة النمو غير الطبيعي (M_t)، على النحو التالي:

$$LogGDP(Pop)_t = Log\alpha_0 + \alpha_1 LogL_t + \alpha_2 LogK_t + \alpha_3 LogPop_t + \varepsilon_{1t} \ldots\ldots\ldots\ldots (1-4)$$

$$LogGDP(N)_t = Log\alpha_0 + \alpha_1 LogL_t + \alpha_2 LogK_t + \alpha_3 LogN_t + \varepsilon_{2t} \ldots\ldots\ldots\ldots (2-4)$$

$$LogGDP(M)_t = Log\alpha_0 + \alpha_1 LogL_t + \alpha_2 LogK_t + \alpha_3 LogM_t + \varepsilon_{3t} \ldots\ldots\ldots\ldots (3-4)$$

2.2.4 دالة الطلب على العمالة Demand Function for Labor:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن الكمية المطلوبة من العمالة (L_t) تعتمد على مستوى الدخل الحقيقي (Y_t)، وعلى المستوى الحقيقي للأجور $(W/P)_t$، إضافة إلى حجم الطلب على

العمالة في فترة سابقة (L_{t-1}) (Addison and Siebert, 1979)، ويمكن تمثيل هذه المعادلة على النحو التالي:

$$LogL_t = Log\gamma_0 + \gamma_1 Log(W/P)_t + \gamma_2 LogL_{t-1} + \gamma_3 LogY_t + \varepsilon_t ....(5)$$

حيث تشير :

γ_1 ، γ_2 ، γ_3 : المرونات المقدرة لكل من الأجور الحقيقية والطلب على العمالة لفترة سابقة والدخل الحقيقي على الترتيب.

ε_t : متغير الخطأ العشوائي.

P :المستوى العام للأسعار.

وتم الحصول على المستوى الحقيقي للأجور بقسمة تعويضات العاملين في الاقتصاد على مخفض الناتج المحلي الإجمالي، ويعرف مخفض الناتج المحلي الاجمالي بأنه رقم قياسي يستخدم لقياس التغير في مستوى الأسعار للسلع والخدمات التي تؤدي الى رفع الناتج المحلي الاجمالي (Barron, *et.al.*,1989). وسيتم تقدير المعادلة رقم (5) ثلاثة مرات، بالتعويض عن الناتج المحلي الإجمالي في المعادلات رقم (1-4) (2-4) (3-4) على التوالي

$$LogL_t = Log\gamma_0 + \gamma_1 Log(W/P)_t + \gamma_2 LogL_{t-1} + \gamma_3 LogGDP(Pop)_t + \varepsilon_{4t} ....(1-5)$$

$$LogL_t = Log\gamma_0 + \gamma_1 Log(W/P)_t + \gamma_2 LogL_{t-1} + \gamma_3 LogGDP(N)_t + \varepsilon_{5t} ....(2-5)$$

$$LogL_t = Log\gamma_0 + \gamma_1 Log(W/P)_t + \gamma_2 LogL_{t-1} + \gamma_3 LogGDP(M)_t + \varepsilon_{6t} ....(3-5)$$

3.2.4 دالة الطلب على رأس المال Demand Function for Capital:

تعتمد الكمية المطلوبة من رأس المال على مستواه في فترة سابقة (K_{t-1})، وكذلك على حجم الاستثمار الحقيقي (I_t)(خليل، 1994) وعلى الناتج المحلي الاجمالي (GDP_t)، ويمكننا صياغة معادلته رياضياً على النحو التالي:

$$LogK_t = Log\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \delta_3 LogGDP_t + \varepsilon_t, \quad ....(6)$$

حيث تشير :

$\delta_1, \delta_2, \delta_3$: المرونات المقدرة لكل من مستوى رأس المال في الاقتصاد لفترة سابقة وحجم الاستثمار الحقيقي والدخل الحقيقي على الترتيب.

ε_t: متغير الخطأ العشوائي.

وسيتم تقدير المعادلة رقم (6) ثلاث مرات، بالتعويض عن الناتج المحلي الإجمالي في المعادلات رقم (4-1) (4-2) (4-3) على التوالي

$$LogK_t = Log\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \delta_3 LogGDP(Pop)_t + \varepsilon_{7t}, \quad ....(1-6)$$

$$LogK_t = Log\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \delta_3 LogGDP(N)_t + \varepsilon_{8t}, \quad ....(2-6)$$

$$LogK_t = Log\delta_0 + \delta_1 LogK_{t-1} + \delta_2 LogI_t + \delta_3 LogGDP(M)_t + \varepsilon_{9t}, \quad ....(3-6)$$

وتم تقدير الصورة الهيكلية للنموذج (The Structural Form) باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (Two Stages Least Squares)، وهي تعتبر من أكثر الطرق كفاءة في عملية التقدير وتعطي نتائج دقيقة إذا ما تم توصيف النموذج بشكل دقيق (Gujarati, 1995). وقد تم التأكد من أن النموذج القياسي للدراسة مصاغ بشكل أوحد (Unique)، أي أن

التقديرات التي ستنتج عنه هي وحيدة لمعالم النموذج (Hisiao, 1981)، وقد تم ذلك من خلال البحث في شرط الدرجة (Order condition)، والجدول رقم (4-1) تبين أن النموذج يحتوي على عشرة متغيرات منها ثلاثة متغيرات داخلية وسبعة متغيرات خارجية، كما تم التأكد من شرط الرتبة (Rank condition)، حيث تبين من خلالهما أن معادلات النموذج الثلاث كانت أكثر من مميزة (Over identified).

الجدول رقم (4-1): المتغيرات الداخلية والخارجية في النموذج القياسي

المتغيرات الداخلية		المتغيرات الخارجية	
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	GDP_t	عدد السكان	Pop_t
حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني	L_t	النمو الطبيعي للسكان	N_t
رأس المال في الاقتصاد الأردني	K_t	النمو غير الطبيعي للسكان (صافي الهجرة)	M_t
		مستوى الأجور الحقيقية	W_t
		حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني لفترة إبطاء واحدة	L_{t-1}
		رأس المال في الاقتصاد لفترة إبطاء واحدة	K_{t-1}
		الاستثمار الحقيقي	I_t

3.4 نتائج التقدير:

باستخدام قاعدة البيانات في الملحق رقم (1 و2)، تم تقدير المعادلات الثلاث السابقة بطريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين (Two Stage Least Squares)، كما تم معالجة مشكلة الإرتباط الذاتي (Auto Correlation) عند الحاجة. وكانت نتائج تقدير المعادلات كما يلي:

أولاً : نتائج تقدير النموذج بمعادلاته الثلاث مع النمو الكلي في عدد السكان:

جدول رقم (4-2): نتائج تقدير معادلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	2.03	2.44••
حجم القوى العاملة في الاقتصاد الأردني (L_t)	0.47	2.11••
رأس المال(K_t)	1.1	5.44•
النمو الكلي في عدد السكان(Pop_t)	-0.14	-2.58••

D.W=1.1 R^2=0.94 Adj (R^2) =0.93

ملاحظة: •ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

••ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-3): نتائج تقدير معادلة النمو في رأس المال

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	0.14	0.39
رأس المال لفترة إبطاء واحدة (L_{t-1})	0.92	42.12*
الاستثمار (I_t)	0.05	6.07*
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_t)	0.03	1.10

D.W =1.4 R^2=0.9993 Adj (R^2) =0.9992

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-4): نتائج تقدير معادلة النمو في حجم العمالة.

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-1.65	-2.53**
العمالة لفترة إبطاء واحدة (L_{t-1})	0.93	15.59*
المستوى الحقيقي للأجور (RWt)	-0.19	-2.47**
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDPt)	0.3	2.42**

D.W=1.52 R^2=0.988 Adj (R^2) = 0.987

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

بينت نتائج تقدير دالة الإنتاج للمعادلة رقم (4-1) كما في الجدول رقم (4-2) أن النمو الكلي في عدد السكان له أثر سلبي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وبلغ معامله (0.14-) وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، وكان رأس المال أعلى المتغيرات تأثيراً على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، حيث جاء أثره إيجابي على النمو الاقتصادي، وبلغ معامله (1.1)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، كما كان معامل عنصر العمل (0.47)، حيث كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%).

كما تبين من خلال تقدير دالة رأس المال للمعادلة رقم (6-1) في جدول رقم (4-3)، بأن رأس المال يتأثر بشكل رئيس بالتكوين الرأسمالي في فترة سابقة، حيث بلغ معامله (0.92)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، وكان لمتغير الاستثمار الأثر الطفيف في تحقيق تراكمات رأسمالية حيث كان معامله (0.05)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، إلا أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لم يكن ذا دلالة إحصائية في هذا النموذج القياسي.

أيضاً تبين من خلال تقدير دالة الطلب على العمالة للمعادلة رقم (5-1) في جدول رقم(4-4)، أن الطلب على العمالة يتأثر وبشكل كبير بالطلب في فترة سابقة، حيث كان معامله (0.93)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، كما جاء أثر الاجور الحقيقية مطابقاً للنظرية الاقتصادية حيث كان معامله سالب وبلغ (0.19-)، حيث كان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، وكان لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

الأثر الإيجابي على الطلب على العمالة، حيث بلغ معامله (0.30)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%).

ثانياً: نتائج تقدير النموذج بمعادلاته الثلاث مع النمو الطبيعي في عدد السكان:

جدول رقم (4-5): نتائج تقدير معادلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-0.72	-0.43
حجم العمالة (Lt)	0.24	0.80
رأس المال (Kt)	0.68	2.60**
النمو الطبيعي لعدد السكان (N_t)	0.41	1.61

D.W=0.71 R^2=0.94 Adj (R^2) =0.93

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-6): نتائج تقدير معادلة النمو في رأس المال

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-0.06	-0.29
رأس المال لفترة إبطاء واحدة (K_{t-1})	1.00	36.64*
الاستثمار (I_t)	0.02	1.97**
الناتج المحلي الإجمالي $GDP(N)_t$	0.01	1.04

D.W=2.03 R^2=0.994 Adj (R^2) =0.993

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-7): نتائج تقدير معادلة النمو في حجم العمالة.

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-3.35	-2.83**
حجم العمالة لفترة إبطاء واحدة (L_{t-1})	0.83	7.9*
المستوى الحقيقي للأجور (RW_t)	-0.36	-0.82
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $GDP(N)_t$	0.63	2.61**

D.W=1.44 R^2=0.986 Adj (R^2) =0.985

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جاءت نتائج تقدير دالة الإنتاج للمعادلة رقم (4-2) كما في الجدول (4-5)، حيث كان لرأس المال أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي وبلغ معامله (0.68)، لكن لم يكن لكل من النمو الطبيعي في عدد السكان ولعنصر العمل أي دلالة إحصائية في تقدير هذا النموذج القياسي.

كما تبين من خلال تقدير دالة رأس المال للمعادلة رقم (6-2) كما في الجدول (4-6)، بأن رأس المال يتأثر بشكل رئيس أيضاً بالتكوين الرأسمالي في فترة سابقة، حيث بلغ معامله (1.0)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، كما كان لمتغير الاستثمار الأثر الطفيف أيضاً في تحقيق تراكمات رأسمالية حيث كان معامله في هذا النموذج (0.02)، وكان ذا دلالة احصائية عند مستوى معنوية (10%)، لكن لم يكن لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي دلالة إحصائية في تقدير هذه الدالة.

وتبين من خلال تقدير دالة الطلب على العمالة للمعادلة رقم (5-2) كما في الجدول (4-7) بأن الطلب على العمالة يتأثر أيضاً وبشكل كبير بالطلب على العمالة في فترة سابقة، حيث كان معامله (0.83)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، وكان لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأثر الإيجابي على الطلب على العمالة، حيث بلغ معامله (0.63)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، ولم يكن للاجور في هذا النموذج القياسي أي دلالة إحصائية في تقدير هذه الدالة.

ثالثاً: نتائج تقدير النموذج بمعادلاته الثلاث مع النمو غير الطبيعي في عدد السكان (الهجرات):

جدول رقم (4-8): نتائج تقدير معادلة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	0.99	1.4
رأس المال (K_t)	1.08	5.23*
حجم العمالة (L_t)	-0.347	-1.51
النمو غير الطبيعي في عدد السكان (M_t)	-0.07	-1.95**

D.W=0.88 R^2=0.94 Adj (R^2) =0.93

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-9): نتائج تقدير معادلة النمو في رأس المال

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	-0.04	-0.29
رأس المال لفترة إبطاء واحدة (K_{t-1})	1.03	24.45*
الاستثمار (I_t)	0.03	2.13**
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $GDP_t(M)$	-0.06	-0.88

D.W =1.89 R^2=0.9994 Adj (R^2) =0.9993

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

جدول رقم (4-10): نتائج تقدير معادلة النمو في حجم العمالة

المتغيرات المستقلة (Independent Variables)	المعاملات المقدرة Estimated Coefficients	القيم التائية T- Values
المتغير الثابت (Constant Term)	0.28	0.39
حجم العمالة لفترة إبطاء واحدة (L_{t-1})	*0.98	35.85*
المستوى الحقيقي للأجور (RW_t)	0.01	0.22
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (GDP_t)	-0.02	-0.22

D.W=1.8 R^2=0.992 Adj (R^2) =0.991

ملاحظة: *ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%.

**ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 10%.

تبين من خلال تقدير دالة الإنتاج للمعادلة (4-3) كانت النتائج كما في الجدول (4-8)، أن هناك أثراً طفيفاً وسلبياً لمتغير صافي الهجرة على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامله (-0.07)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، بينما كان لرأس المال الأثر الإيجابي في هذا النموذج، حيث بلغ معامله (1.08)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، إلا أنه لم يكن لعنصر العمل أي دلالة إحصائية في تقدير هذه الدالة.

وتبين من خلال تقدير دالة رأس المال للمعادلة رقم (6-3) النتائج في الجدول رقم (4-9)، بأن رأس المال يتأثر بشكل رئيسي أيضاً بالتكوين الرأسمالي لفترة سابقة، حيث بلغ معامله (1.3)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، وكان لمتغير الاستثمار الأثر الطفيف أيضاً في تحقيق تراكمات رأسمالية حيث كان معامله في هذا النموذج (0.03)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (10%)، لكن لم يكن لمتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي دلالة إحصائية في تقدير هذه الدالة.

كما تبين من تقدير دالة الطلب على العمالة للمعادلة رقم (5-3) النتائج في الجدول رقم (4-10) كما يلي: أن الطلب على العمالة يتأثر كذلك وبشكل كبير بالطلب على العمالة في فترة سابقة، حيث كان معامله (0.98)، وكان ذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (1%)، لكن لم يكن لمتغير الاجور الحقيقية ومتغير الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أي دلالة إحصائية لتفسير التغير الحاصل في الطلب على العمالة في هذا النموذج القياسي.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 النتائج:

جاءت نتائج هذه الدراسة مطابقة لفرضية الدراسة الأساسية بأن للنمو السكاني والهجرات أثر ذا دلالة إحصائية،حيث كان أثر كل من النمو السكاني والهجرات سالباً على النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرض لنتائج الفرضيات االفرعية التي خلصت اليها الدراسة، وهي على النحو التالي:-

1- جاء أثر النمو الكلي في عدد السكان على النمو الاقتصادي مطابقاً للفرضية الأولى، وكان أثره سالباً على النمو الاقتصادي، وكان معامله (-0.14) أي أن نمو السكان الكلي بنسبة (1%) يعمل على تراجع النمو الاقتصادي بنسبة (0.14%) مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (عثامنة، 2003)، ومخالفاً لدراسة (سويدان، 1993) الذي بينت دراسته أن النمو السكاني يؤثر بشكل محايد أو ضعيف على النمو الاقتصادي، ويعود سبب هذا الاختلاف إلى اختلاف مدة الدراسة، واختلاف طريقة تقدير النموذج القياسي، كما تتفق هذه الدراسة ودراسة (Pham and Tran,2011) التي وجدت أن النمو السكاني يؤدي إلى إنخفاض في النمو الاقتصادي أي انخفاض الناتج المحلي الإجمالي المتمثل في نصيب الفرد، وذلك باستخدام اختبار الانحدار الخطي المتعدد لمجموعة بيانات سنوية للفترة (1965-2010) لثمانية دول آسيوية نامية.

وتشير النتائج التي خلصت لها هذه الدراسة إلى أن النمو السكاني في الأردن يعد عبئاً تنموياً وبخاصة في ظل ارتفاع معدلات النمو الطبيعي والتي لا تزال مرتفعة بالرغم من انخفاضها،

بالإضافة إلى التقدم الطبي في الأردن الذي لعب دورا مهماً في تخفيض أعداد الوفيات، من جهة أخرى تأثر الأردن بالهجرات المستمرة بسبب عدم استقرار الأوضاع السياسية للبلدان المجاورة.

2- تبين من خلال هذه الدراسة أن للتغير الحاصل في النمو الاقتصادي نتيجة النمو الكلي في عدد السكان أثراً على الطلب على العمالة في الأردن وهذا مطابق للفرضية الثانية للدراسة، وكان هذا الأثر إيجابياً في الطلب على العمالة وأن النمو في عدد السكان الكلي بنسبة (1%) يعمل على زيادة الطلب على العمالة بنسبة (0.3%) مع ثبات العوامل الأخرى، وهذه النتيجة لا تختلف مع النظرية الاقتصادية، حيث أن النمو السكاني يتطلب زيادة في الإنتاج، وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة لتحقيق مستويات إنتاج تغطي الزيادة المضطردة في الطلب الناجمة عن النمو السكاني.

3- جاء في نتائج التقدير أن النمو الطبيعي في عدد السكان ليس له أثر على النمو الاقتصادي وكان هذا مخالفاً للفرضية الثالثة للدراسة، كما كان مخالفاً لما توصلت له دراسة (العثامنة، 2003) وذلك لعدة أسباب منها اختلاف المدة الزمنية للدراسة، واختلاف طريقة تقدير النموذج القياسي.

4- تبين من خلال هذه الدراسة أن التغير الحاصل في النمو الاقتصادي نتيجة النمو الطبيعي في عدد السكان، كان له أثراً إيجابياً على الطلب على العمالة وهذا مطابق لفرضية الدراسة الرابعة، حيث أن النمو الطبيعي في عدد السكان بنسبة (1%) يعمل على زيادة الطلب على العمالة بنسبة (0.63%) مع ثبات العوامل الأخرى، ويمكن أن نعزي هذا إلى أن معدلات النمو الطبيعي في عدد السكان ليست عشوائية وإنما هي ضمن المعدلات المخطط لها أو

المتنبأ بحدوثها، فهي زيادة مدروسة مسبقاً ومخطط لتبعاتها أيضاً، فهذه النمو يعمل على زيادة القوى العاملة على المدى الطويل، كذلك ارتفاع معدلات الطلب على السلع والخدمات في المدى القصير، حيث يتطلب زيادة في الانتاج، وبالتالي ارتفاع الإنتاجية أو زيادة في معدلات التوظيف التي تعمل على زيادة الانتاج حيث أن الطلب على العمالة مشتق من زيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى تسارع عجلة النمو الاقتصادي.

5- جاء أثر متغير النمو في صافي الهجرة مؤكداً للفرضية الخامسة للدراسة، حيث كان أثره سالباً، لكن لم يكن له أثراً كبيراً على النمو الاقتصادي فقد بلغ معامله (0.07)، أي أن النمو في صافي الهجرة بنسبة (1%) سوف يؤدي إلى انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة (0.07%) وذلك بافتراض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في النمو الاقتصادي، وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (عثامنة، 2003)، كما يشير هذا الأثر إلى دور حوالات الأردنيين في الخارج التي تسهم في رفع مستويات القوى الشرائية مما يعمل على تحريك عجلة الاقتصاد والإنتاج، وبالتالي تنامي الاقتصاد في الأردن، بالإضافة الى ارتفاع إنتاجية العمالة الوافدة خصوصاً في قطاع الإنشاءات، والذي بدوره يعمل على تنامي الاقتصاد الأردني أيضاً.

6- أثبتت الدراسة أن متغير العمالة لفترة إبطاء واحدة هو الأكثر تأثيراً على الطلب على الطلب على العمالة وهذا يتطابق مع دراسة (الشرع وآخرون، 1994) حيث توصلت إلى أن الطلب على العمل في جميع القطاعات والمستويات التعليمية يتأثر بشكل كبير بالطلب على العمالة لفترة إبطاء واحدة.

7- أثبتت الدراسة أن الطلب على العمالة في الاقتصاد الأردني يتأثر بشكل سلبي بالأجور الحقيقية، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن الطلب يتأثر بشكل عكسي مع

السعر، وقد كان معامل الاجور الحقيقية في دالة الطلب على العمالة الناتجة عن النمو الطبيعي للسكان (0.19-) مع ثبات العوامل الأخرى، أي أن ارتفاع الاجور بنسبة (1%) يعمل على تراجع الطلب على العمالة بنسبة (0.19%). وهذا يتفق مع ما توصلت له دراسة (الشرع وآخرون، 1994) حيث بينت نتائج هذه الدراسة انخفاض مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجور وذلك في جميع القطاعات الاقتصادية ومختلف مستويات التعليم.

8- تبين من خلال الدراسة أيضاً أثر الاستثمار على التكوين الرأسمالي بوجود عوامل النمو المختلفة في النموذج القياسي، حيث كان أثره موجب ويتراوح ما بين (0.02-0.05)، أي أن زيادة الاستثمار في الأردن بنسبة (1%) يعمل على زيادة التكوين الرأسمالي بنسبة (0.02%-0.05%) مع ثبات العوامل الأخرى، وهذا يشير إلى تدني دور الانشطة الاستثمارية في تحقيق تراكمات رأسمالية في الاقتصاد الأردني.

2-5 التوصيات:

من خلال ما توصلت إليه الدراسة من نتائج؛ توصي بما يلي:

1. تبني إستراتيجية وطنية واضحة المعالم تشجع على ضبط معدلات النمو السكاني، لتتواءم مع معدلات النمو الاقتصادي، وخاصة الزيادة السكانية المتعلقة بالهجرات والتي كان لها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

2. العمل على تخفيف وطأة مزاحمة العمالة الوافدة للعمالة الأردنية في بعض القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال تشجيع سياسة دعم توظيف الأردنيين في القطاعات التصديرية، كما هو الحال في بعض الدول العربية جنباً إلى جنب مع رفع الحد الأدنى للأجور بالنسبة للأردنيين ترغيباً لهم في الإقبال على العمل.

3. انشاء مرجعية وطنية خاصة بقضايا الهجرة، ذات طابع إحصائي بحثي، بحيث تكون ذات ولاية على بيانات الهجرة من أجل الوصول إلى تقديرات دقيقة لأعداد غير الأردنيين الموجودين في المملكة. حيث أن رصد بيانات الهجرة مطلب تنموي وضرورة وطنية ملحة.

1. المراجع العربية :

1. أبو الهيجاء، عدنان فضل، (2005)، **النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي دراسة حالة الأردن للفترة (1978-1998)**، مجلة دراسات العلوم الإدارية للجامعة الأردنية، المجلد32، العدد1، عمان، الأردن، ص 14-27.

2. إحصاءات اللاجئين والنازحين، (1980)، المصدر: **تقرير عن احتياجات الدولة في مجال النشاطات السكانية (الأردن).**

3. الاشوح، زينب،(سنة النشر غير معروفة)، **الاقتصاد التطبيقي بين المجالات العلمية المختلفة**، جامعة الازهر، القاهرة، مصر.

4. الأمانة العامة للمجلس الأعلى للسكان ، (2000)، **السكان والتنمية :الاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن للفترة 2000-2020**، عمان، الأردن.

5. أفريت هاجن، (1988) ، **اقتصاديات التنمية** ترجمة: جورج خوري، مركز الكتب الأردني، عمان، الأردن، ص447.

6. الحطاب، كمال توفيق، (1998)، **السكان والتنمية من منظور إسلامي**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، العدد36.

7. خليل، سامي، (1994)، **نظرية الإقتصاد الكلي**، الكتاب الثاني، الكويت، ص 767-770. ص758، ص 760-761.

8. دائرة الاحصاءات العامة،(2011)، الأردن بالأرقام، عمان، الأردن.

9. دائرة الاحصاءات العامة، **النشرة السنوية الاحصائية لعدة سنوات**، 1981، 2000، 2010، عمان – الأردن.

10. دائرة الإحصاءات العامة، (1983)، **نتائج التعداد العام للمساكن والسكان1979:الضفة الشرقية، المملكة الأردنية الهاشمية**، عمان.

11. دائرة الاحصاءات العامة، (1997)، **نتائج التعداد العام للمساكن والسكان 1994، المملكة الاردنية الهاشمية**، عمان .

12. دئرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة 2009، و2010، عمان، الأردن.

13. الزغل، علي، وعثامنة، عبد الباسط، (2004). **الواقع الاجتماعي والإقتصادي للقوى العاملة في مخيمي إربد والشهيد عزمي المفتي.** جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

14. زكي، رمزي، (1984)، **المشكلة السكانية والخرافة المالثوسية الجديدة،** المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب- الكويت،ص 37.

15. سمحة، موسى، "**أنماط الهجرة الداخلية في الأردن**" مجلة السكان و التنمية، المجلد 2، العدد2، عمان، الأردن، ص 115-129.

16. سويدان، أسامة، (1993)، **النمو السكاني وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن،** رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، اربد، الأردن.

17. الشرع، منذر، الطلافحة، حسين، زريقات، زياد، (1994)، الطلب على العمل ومرونات الإحلال في سوق العمل الأردني، مجلة أبحاث اليرموك "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد10، العدد3، ص173-218، اربد، الأردن.

18. الشمري، عماد، (2011)، "**الجغرافية السكانية أسس وتطبيقات**" دار أسامة، عمان، ص26-27.

19. الطلافحة، حسين، (1989)، **دور العمالة الوافدة في الإقتصاد الأردني،** مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية المجلد 5، العدد1، ص67-92، اربد، الأردن.

20. الطلافحة، حسين، (1993)، **عرض العمل ومعدل المشاركة في القوى العاملة في الأردن،** مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 9، العدد 4، جامعة اليرموك، ص ص 273-285،اربد، الأردن.

21. العتوم، باسم، عثامنة، عبد الباسط، (2008)، تشخيص ظاهرة الفقر في مخيمين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، مجلة أبحاث اليرموك، ص194-206، اربد، الأردن.

22. العتوم، باسم، عثامنة، عبد الباسط، (2011)، بعض الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للاجئين والنازحين الفلسطينيين في مخيمي محافظة اربد والمناطق المحيطة بهما (دراسة مقارنة)، مجلة جامعة دمشق، المجلد27، العدد الأول والثاني، دمشق، سوريا، ص 535-566.

23. عثامنة، عبد الباسط، (1996)، **اللاجئون والنازحون الفلسطينيون والتحولات الديموغرافية في الأردن،** جامعة اليرموك- اربد- الأردن.

24. عثامنة، عبد الباسط (2003)، الزيادة السكانية ودورها في النمو الاقتصادي: دراسة تحليلية قياسية (1970-2000)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، العدد الثالث، مؤته، الأردن، ص99.

25. عثامنة، عبد الباسط، والزعبي، بشير،(2008)، الآثار الإقتصادية الكلية طويلة المدى لهجرة العمالة :دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1973-2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية للجامعة الأردنية، المجلد35، العدد2، عمان، الأردن، ص305-319.

26. عثامنة، عبد الباسط، (2011)، إنتاجية العامل الأردني والعامل الوافد وإمكانية الإحلال:دراسة تحليلية قياسية للحالة الأردنية (1973-2009)، مجلة أبحاث اليرموك سلسلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، المجلد، العدد، ص603-618،اربد، الأردن.

27. العجلوني، محمد، (1994)، دراسة أثر النمو الاقتصادي في المجتمع الأردني منذ الستينات وحتى الثمانينات، الطبعة الأولى.

28. العطية، عبدالحسين، (1994)، "محاضرات في تاريخ تطور الفكر الاقتصادي" غير منشورة ص20-27. ص 83-84.

29. فياض، عرفات ابراهيم، (2011)، "الاقتصاد السكاني" ، دار البداية، عمان، الأردن.

30. القريشي، مدحت، (2008)، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل، عمان، الأردن.

31. المجلس الأعلى للسكان، (2011)، تقرير حالة سكان الأردن 2010، عمان، الأردن.

32. المصاروة، عيسى، (2009)، تقييم بيانات التعداد العام للسكان والمساكن في الأردن لعام 2004 وتعديلها وتمهيدها وبناء إسقاطات سكانية عليها حتى عام 2025، دراسات، العلوم الإنسانية والإجتماعية، المجلد 36، عمان، الأردن.

33. النجار، سعيد، (1973)، تاريخ الفكر الاقتصادي من التجاريين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان .

34. وارين، (1979)، مشكلات السكان، القاهرة، فرانكلين للطباعة و النشر، ترجمة راشد البراوي.

35. وزارة العمل، (2011)، التقرير السنوي، عمان،الأردن.

36. وزارة الداخلية، (2011)، بيانات غير منشورة، عمان، الأردن.

37. يسري، عبد الرحمن، (2002)، تطور الفكر الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، مصر.

2 . المراجع الأجنبية:

1. Addison John and Stanley Sibert (1979), **The Market for labor**: An Analytical Treatment (California, Good Year Publishing Company).
2. Adlakha, Arjun, (1997), **Evaluation of Population Data: Based on the Results of the General Census of Population and Housing of Jordan and Accompanying Survey 1994.** Paper Presented at Jordan Population Symposium, Oct 6-7, 1997. Jordan Department of Statistics and UNFPA, Amman- Jordan.
3. Albatel, Abdullah, (2005), **Population Growth and Development in Saudi Arabia,** VOl. 6, Issue: 2.
4. Alberto, Bucci, (Sep 2008) , **Journal of Macroeconomics**, vol, 30, Issue 3, p, 11, 24, 47.
5. Barber, William J, (1970), **History of Economic Thought**, Perguin Books, pp 30-51.
6. Blaug, M, (1978), **Economic Theory in Retrospect**, 3rd Edition, Cambridge University Press. p 587.
7. Brue, Stanley L, (2000), **the Evolution of Economic Thought**, Sixth Edition, the Dryden Press, pp 192-201-485-486-488-490.
8. Dornbusch, Rudiger, Fischer, Stanley, and Startz, Richard, (2008), **Macroeconomics**, Mc Graw Hill/ Irwin, Tenth Edition, New York, P 38.
9. Gordon, Robert, 1987, **Macroeconomic**, Forth Edition, Scott, Foresman and company, United States of America.p555.
10. Gordon. Robert, J, (2006), **Macroeconomics**, tenth Edition, Addison Wesley, USA.
11. Gujarati, Damodar. (1995), *Basic* **Econometrics**. 3rd edition, McGraw Hill, Inc.
12. Hammad, Khalil, (1986), **"An Aggregate Production Function for Jordan"**, METU Studies in Development, Vol.13, No.3 & 4, pp.287-298.
13. Harrison, A, (1996), **Openness and Growth: a Time Series, cross-Country Analysis for Developing Countries.** *Journal of Development Economics*, 48: 419-447.
14. Heer, David, (1975), **Society and Population**, Prentice-Hall, Inc, Englewood Cliffs, New Jersey. P111-119.
15. Hicks, John, (1969), **The Theory Of Economic History**, Oxford University Press, P150.

16. Hisiao, C, (1981), "**Auto Regressive Modeling and Money Income Causality Detection**", Journal of Monetary Economics, Vol.7, pp.85-106.
17. IMF (1983), **Interest Rate Policies in Developing Economies**; Occasional
18. Kelley, Allen, **Population Pressures, Saving and Investment in the Third World Economic Development and Cultural Chan**
19. Khawaja, Marwan and Tiltnes Age (2002), **On the Margins: Migration and the Living Conditions of Palestinian Camp Refugees in Jordan**, Fafo-report
20. Kuzents, Hagen, (1975), **the Economics of Development**, Irwin, INC, p68-69.
21. Magableh, I, (2009),"**The Role of Micro, Small, and Medium Enterprises (MSME) bin the Fight against unemployment in Arab Countries**", ALO.
22. Magableh, I. Athamneh, A. Al-Mahrouq, M. (2010). **The Economic Impact of Inbound and Outbund Labor Immigration: The Case of Jordan (1970-2006)**, International Journal of Development Issues, Vol 9, No. 1.
23. Makoto Atoh, (2000), **the Current State of World Population**: A North-South Contrast, Asia-Pacific Review, Vol.7, and Issue 2.
24. Mansfild, Edwin, (1980), **(Economics: principle, problems, decision)**. Norton & Company, INC, New York.
25. Masarweh, Issa, (2009), **Paper Presented at Jordan Population Symposium**, Jordan Department of Statistics and UNFPA, Amman- Jordan.
26. Mckinnon, R, (1973), **Money and Capital in Economic Development** – The Brookings Institutions, Washington, D. C.
27. Michaely, M, (1977), **Exports and growth, an empirical investigation.** ***Journal of Development Economics***, 41: 49-53.
28. National Research Council, (1986), **Population Growth and Economic Development,** Policy Questions ,Washington, DC, National Academy press, p85-93.
29. Oded, Galor, and, David, Weil, (1999), **From Malthusian stagnation to Modern Growth, American Economic Review,** 89 (2):150-154.
30. Pham, Trang, and Tran, Hieu, (2011), **Effects of Population Growth on Economic Growth in Asian Developing Countries,** Bachelor Thesis in Economics, Mälardulen University.
31. Peterson, Wallace C and Estenson, Paul S, (1992), **Income, Employment and Economic Growth,** Seventh Edition, W, Norton & Co, New York, London.
32. Robert, Barro, and, Martin, sala, (1999). **Economic Growth, McGraw** -Hill, New York.

33. Romer, Paul, (1994), the Origins of Endogenous Growth, Journal of Economic Perspectives, 8: 3-22.

34. Sallivan, Arthur, Steven, sheffirn, (2003), **Economic Principles**, Newjersy. p320

35. Simon, Julia, (1980). **Research in Population Economics.** Vol.2, JAL Press Inc, p 215-227.

36. Smith, Adam, (1993), **the Wealth of Nations**, Modern Library, New York.

37. Staving, Goterelon, (January 1992). **The Impact of Population Growth on the Economy of Countries Economic Development and Cultural Change**, Vol.40, No.2.

38. Thirlwall, A, (1972), **A Cross Section Study of Population Growth and the Growth of Output and Per Capita Income in a Production Function Framework.** The Manchester School, 40: 339-356.

39. Thomlinson, R. 1976, **Population Dynamics**: Random House.

40. Todaro, Michael, (1989), **Economic Development in Third world,** Fourth Edition, Longman, New York, USA.

41. U.S.Committee for refugees, (1993), World Ref ugee Survey,P104.

الملاحق

ملحق رقم (1):

معدل صافي الهجرة الى الأردن (لكل ألف)	معدل الزيادة الطبيعية (لكل ألف)	معدل النمو الكلي للسكان (بالألف)	عدد الوفيات (شخص)	عدد المواليد (طفل) *	عدد السكان (الف نسمة)	السنة
115.65	44.15	100.75	6808	76828	1508.2	1970
64.42	41.58	61.62	6233	77758	1668	1971
15.90	41.10	31.63	6261	80327	1774	1972
18.72	40.28	31.72	6377	81302	1831	1973
NU	40.57	NU	6445	81490	1890	1974
232.03	38.57	139.41	6788	81659	1810.5	1975
8.81	36.59	21.58	7402	84380	2081.1	1976
56.92	34.38	42.04	5210	79882	2126.5	1977
NU	36.01	NU	5878	84195	2217.8	1978
42.86	39.14	37.73	6547	91622	2133	1979
48.29	36.71	37.66	6771	89635	2215	1980
51.26	37.74	37.97	7162	95628	2300	1981
54.94	37.06	37.79	7741	97974	2389	1982
59.19	35.81	37.58	7860	98398	2481	1983
63.11	35.89	37.71	8303	102521	2576	1984
68.52	34.48	37.78	8731	102712	2675	1985
70.41	36.59	37.80	8853	112451	2778	1986
77.35	33.65	37.76	8591	107519	2885	1987
79.97	35.03	37.67	9416	116346	2996	1988
287.54	32.46	97.95	9695	115742	3111	1989
202.11	29.89	65.44	10569	116520	3431	1990

1991	3663	120554	10605	37.77	29.45	111.55
1992	3804	125395	11820	37.66	29.30	116.70
1993	3950	134489	11915	46.84	30.31	159.09
1994	4139.4	140444	12290	29.66	30.50	94.10
1995	4264	141319	13018	27.53	29.68	89.32
1996	4383	142404	13302	27.68	29.05	93.95
1997	4506	130633	13190	25.63	25.73	91.27
1998	4623	133714	13552	24.57	25.67	89.33
1999	4738	135266	13936	24.81	25.29	93.71
2000	4857	126016	13339	24.61	22.92	98.08
2001	4978	142956	16164	23.82	25.17	94.83
2002	5098	146077	17220	25.56	24.95	107.05
2003	5230	148294	16937	22.69	24.83	95.17
2004	5350	150248	17011	22.73	24.62	98.38
2005	5473	152276	17883	22.94	24.28	102.72
2006	5600	162972	20397	21.73	25.18	97.82
2007	5723	185011	20924	21.95	28.36	98.64
2008	5850	181328	19403	21.98	27.38	102.62
2009	5980	179872	20251	22.00	26.40	106.60
2010	6113	183948	21604	100.75	44.15	115.65

الملحق رقم (2):

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDP)	GDP(million) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق	حجم القوى العاملة في الإقتصاد الأردني L	التكوين الراس مالي الثابت الإجمالي (الإستثمار)	اهتلاك راس المال الثابت	صافي التكوين الراس مالي الاجمالي الحقيقي	مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDPdef)	تعويضات العاملين	المستوى الحقيقي للاجور RW	راس المال المقدر K
1970	2229.951	228.400	258.900	25.200	7.700	17.500	18.20	60.90	3.35	6671.96
1971	2258.804	242.200	267.800	30.700	7.900	22.800	19.20	69.40	3.61	6689.46
1972	2492.035	281.600	276.900	36.300	8.100	28.200	20.60	75.20	3.65	6712.26
1973	2449.447	310.100	296.000	47.200	8.300	38.900	22.90	88.60	3.87	6740.46
1974	2550.334	385.700	316.400	63.200	8.500	54.700	27.40	107.20	3.91	6779.36
1975	2581.747	435.900	338.100	87.900	12.500	75.400	30.60	134.50	4.40	6834.06
1976	3009.549	567.300	361.300	179.300	44.600	134.700	34.20	208.900	6.11	6909.46
1977	3202.458	690.400	371.000	270.900	51.900	219.000	39.10	239.000	6.11	7044.16
1978	3439.513	795.400	380.900	264.300	58.400	205.900	41.90	278.800	6.65	7263.16
1979	3720.728	982.500	391.100	322.100	77.600	244.500	47.80	351.900	7.36	7469.06
1980	3977.219	1164.800	405.300	417.900	95.900	322.000	41.34	417.600	10.10	7713.56
1981	4584.494	1448.700	418.400	635.000	123.600	511.400	43.87	514.600	11.73	8035.56
1982	4866.962	1649.900	431.800	626.900	157.500	469.400	46.69	601.400	12.88	8546.96
1983	5017.375	1786.600	445.300	535.900	178.600	357.300	51.70	656.400	12.70	9016.36
1984	5154.581	1909.700	458.500	526.800	199.400	327.400	52.99	707.400	13.35	9373.66
1985	5173.694	1970.500	472.300	384.800	206.500	178.300	56.20	751.200	13.37	9701.06
1986	5882.301	2240.500	492.500	409.400	197.300	212.100	60.56	802.300	13.25	9879.36
1987	6016.235	2286.700	509.300	448.700	203.300	245.400	60.41	837.900	13.87	10091.46
1988	5791.555	2349.500	521.800	513.300	220.700	292.600	61.17	888.000	14.52	10336.86
1989	4758.315	2425.400	523.500	554.500	238.100	316.400	70.74	933.500	13.20	10629.46
1990	4662.600	2760.900	524.200	694.100	233.400	460.700	80.76	994.600	12.32	10945.86
1991	4615.034	2958.000	552.000	678.000	302.500	375.500	85.14	1074.400	12.62	11406.56
1992	5416.660	3611.600	600.000	1049.300	323.800	725.500	91.86	1287.700	14.02	11782.06
1993	5644.475	3885.200	657.200	1303.600	352.300	951.300	93.57	1462.600	15.63	12507.56
1994	6112.919	4359.200	834.800	1391.200	390.100	1001.100	100.01	1598.300	15.98	13458.86
1995	6467.489	4714.700	836.200	1395.000	433.500	961.500	101.88	1808.000	17.75	14459.96
1996	6322.168	4911.300	874.700	1444.800	494.400	950.400	103.99	1921.800	18.48	15421.46
1997	6420.385	5137.400	884.000	1325.000	564.500	760.500	105.27	2036.500	19.35	16371.86
1998	6799.828	5609.900	903.000	1187.500	616.200	571.300	111.58	2181.700	19.55	17132.36
1999	6963.307	5778.100	955.500	1352.700	675.800	676.900	111.16	2323.100	20.90	17703.66
2000	7180.566	5998.600	989.200	1266.600	673.500	593.100	110.70	2358.500	21.30	18380.56
2001	7481.566	6363.700	1002.900	1235.800	700.300	535.500	111.56	2425.500	21.74	18973.66
2002	7847.070	6794.000	1030.600	1287.300	728.200	559.100	112.59	2574.500	22.87	19509.16
2003	8217.666	7228.800	1049.300	1490.800	767.100	723.700	114.99	2759.200	23.99	20068.26
2004	8899.880	8090.700	1094.000	2005.400	835.400	1170.000	118.56	3055.000	25.77	20791.96
2005	9513.821	8925.400	1073.300	2733.700	924.300	1809.400	120.95	3348.200	27.68	21961.96
2006	10520.900	10675.400	1055.847	2717.100	1003.800	1713.300	139.27	3980.800	28.58	23771.36
2007	11195.320	12131.200	1140.446	3334.100	1157.800	2176.300	145.77	4660.000	31.97	25484.66
2008	11893.880	15593.400	1172.701	4444.800	1265.200	3179.600	173.24	5859.400	33.82	27660.96
2009	12262.590	16912.200	1220.521	4447.900	1408.800	3039.100	178.25	6838.700	38.37	30840.56
2010	12262.590	18762.000	1235.948	4459.400	1649.700	2809.700	199.09			33879.66

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة، الحسابات القومية،1985-2010. مسح العمالة والبطالة للسنوات200-2010. التعداد العام للسكان والمساكن للسنوات 1961، و1979، و1994، و2004.
البنك المركزي الأردني، بيانات احصائية سنوية.